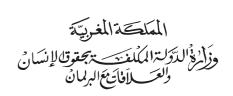
HONNY I HEOHOSE

1 ΙοΗΟΧ Ο ΙΝΧοΙΟ8++3 ΝΙοΠ8 Ι +0οΠοΙο-1 ΙοΗΟΚ Ο ΙΑΘΟΘΟΙΙ ΑΝΤο ΙΑΘΟΘΟΙΙ Α





التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات

برسم سنة 2018



صاحب الجلالة الملك محمد السادمر نصرف الله

"ويواصل المجتمع المدنير المغربيرين جمته، تصوير قدراته وتنويع نسيجه، فيرسعير يومير البر الإسمام فيرحماية الحقوق وتعزيز روح الموالصنة. ولا يسعنا إلا أن نحيير دور في فيرهذا المجال وما مشاركته الفاعلة فير المؤسسات الدستورية للحكامة الجيدة، وفير مجالس الديمقرالهية التشاركية التبر أرستما الدولة والجماعات الترابية، إلا ضمانة لترسيخ ثقافة الحوار، وقيمة مضافة فيرهذا الشأن. فيروقت صارفيه المجتمع المدنير شريكاً أساسياً للدول يغنير بمقترحاته وتوصياته عمليات إعداد السياسات الولهنية، والتوجمات الدولية فيرمجال حقوق الإنسان.

مقتطف من الرسالة الملكية السامية يوم 20 دجنبر 2018 بمناسبة تخليد الذكرى ال 70 لإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المحتويات

9	كلمة تقديمية
11	تقديم
14	 الحصيلة الإجمالية للشراكة بين القطاع العام والجمعيات برسم سنة 2018
19	II. حصيلة التمويل العمومي لمشاريع وأنشطة الجمعيات من خلال ميزانيات القطاعات الوزارية
24	1. التمويل العمومي المباشر للجمعيات
29	2. التمويل العمومي للجمعيات عبر آلية طلبات عروض المشاريع
33	III. تمويل الجمعيات في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2018
33	IV. تمويل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للجمعيات برسم سنة 2018
34 201	 التمويل العمومي لمشاريع وأنشطة الجمعيات من خلال المؤسسات والمقاولات العمومية سنة 8
40	1. التمويل العمومي المباشر للجمعيات
45	2. التمويل العمومي للجمعيات عبر آلية طلبات عروض المشاريع
48	VI. حصيلة التمويل العمومي غير المالي للجمعيات برسم سنة 2018
48	1. الدعم العيني
52	2. حصيلة برامج دعم قدرات الجمعيات برسم سنة 2018
59	3. مشاركة الجمعيات في بلورة وتتبع وتقييم السياسات العمومية
61	المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ



السيخ مصاصفى الرميخ وزير الدولة المكلف بحقوق الإنساز والعلاقات مع البرلمان

كلمة تقديمية

عملا بأحكام الدستور من جهة، وتفعيلا لمنشور الوزير الأول رقم 7/2003 المتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات، وتجاوبا مع توصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة ، وكذا توصيات العديد من المؤسسات الدستورية الوطنية، التي أوصت بإعمال قواعد ومبادئ الحكامة والشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص في مجال الشراكة بين الدولة والجمعيات، والولوج المتكافئ للموارد والمعلومة المتعلقة بالدعم العمومي، أعدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقة مع البرلمان، بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، النسخة الرابعة من التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018.

ويهدف هذا التقرير إلى نشر المعلومة المتعلقة بالتمويل العمومي للجمعيات، كما يشكل فرصة لرصد حصيلة الشراكة بين الدولة والجمعيات ومسار تطورها، من أجل الاسهام في تقييم السياسات العمومية المتعلقة بها.

وتجدر الإشارة إلى أن السنة المرجعية لهذا التقرير، أي 2018، تميزت بإطلاق عدة أوراش لها علاقة بمجال الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني نذكر من بينها إعطاء انطلاقة المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و2012 - 2023 من طرف جلالة الملك حفظه الله، وإطلاق النقاش العمومي حول بلورة النموذج التنموي الجديد، تنفيذا لما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية التنموي الجديد، تنفيذا لما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017-2018، الذي ركز على اعتماد مقاربة تشاركية لتدبير القضايا الكبرى، وإشراك كل الكفاءات الوطنية والفعاليات الجادة وجميع القوى الحية للأمة، فضلا عن اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان 2018 - 2021 التي حرصت على إشراك جمعيات المجتمع المدني في إعدادها وتنزيلها.

ويتضمن هذا التقرير معطيات الدعم العمومي المقدم للجمعيات من طرف جل القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية، حيث قدم 26 قطاعا حكوميا و68 مؤسسة ومقاولة عمومية و5 مرافق مسيرة بطريقة مستقلة وحسابان خصوصيان، برسم السنة المالية 2018، ما يفوق 3.6 مليار درهم لفائدة حوالي 22554 جمعية، كما أبرمت هذه القطاعات والمؤسسات ما مجموعه 9149 اتفاقية شراكة مع الجمعيات.

وقد كشفت التقارير الأربعة حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات عن حجم التحديات المطروحة من أجل تمكين الجمعيات من قيامها بأدوارها الدستورية وذلك على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، مما يتطلب بذل جهود إضافية قصد النهوض بهذه الشراكة، وفي هذا السياق أنجزت الوزارة عدة دراسات

واستشارات، ووضعت عدة تدابير في السنوات الأخيرة، في سبيل تطوير منظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات وتعزبز قدرات هذه الأخيرة للإسهام بشكل فعال في التنمية المنشودة.

ولا شك أن النهوض بالشراكة مع الجمعيات وتجاوز المعيقات والنواقص التي تم تسجيلها، يتطلب إرساء سياسة عمومية ناجعة في هذا المجال، من خلال تحيين المرجعية القانونية المؤطرة لهذه الشراكة، لاسيما منشور الوزير الأول رقم 7/2003، وإرساء مجموعة من القواعد والمبادئ المتعلقة بها، مثل النشر الاستباقي لبرامج الشراكة مع الجمعيات، والنشر الإلزامي لطلبات عروض مشاريع الجمعيات في البوابة الوطنية الموحدة للشراكة، ونزع الطابع المادي لمساطر وإجراءات تقديم الدعم العمومي، وتكريس الحق في الحصول على المعلومات وذلك من خلال نشر لوائح الجمعيات المستفيدة وحجم الدعم المخصص لها، وتعزيز الشفافية والنزاهة وإرساء آليات الرقابة والتتبع والتقييم، وأيضا ملاءمة مواضيع الدعم العمومي مع السياسة العامة والأولوبات الوطنية.

يجب التذكيرأن هذا التقرير لا يحتوي على معطيات التمويل العمومي للجمعيات المقدم من طرف المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم، أملنا أن تشمل التقارير المقبلة كل المعطيات المتعلقة بالشراكة مع الجمعيات.

ختاما، نأمل أن يشكل هذا التقرير جهدا إضافيا في المسار التراكمي الذي أطلقته بلادنا لعقود مضت من أجل تكريس الحقوق والحريات، والتي يشكل المجتمع المدني أحد ركائزها ومقوماتها.

والله ولي التوفيق، وهو سبحانه الهادي الى سواء السبيل.

تـقـديــم:

يأتي إعداد هذا التقرير في سياق وطني مطبوع بنقاشات عمومية تتمحور حول بلورة نموذج تنموي طموح لبلادنا، تنفيذا لدعوة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية (2017-2018)، الحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية - كل في مجال اختصاصه - لإعادة النظر في نموذجنا التنموي الذي لم يعد قادرا على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد، في أفق بلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، عبر اعتماد مقاربة تشاركية لتدبير القضايا الكبرى للوطن، ومن خلال إشراك كل الكفاءات الوطنية والفعاليات الجادة وجميع القوى الحية للأمة.

كما أكد صاحب الجلالة في رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنعقد بتاريخ 19و20 فبراير 2018، على أن إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي هو موضوع يهم الجميع أفرادا ومؤسسات، أحزابا ونقابات وجمعيات، وهيآت مهنية وكافة القوى الحية للأمة.

ولأجل ذلك، أصبح لزاما بلورة نموذج جديد، يؤسس لإطار علائقي أكثر توازنا، يعتمد على مقاربة تشاركية تجمع بين الدولة ومؤسساتها من جهة، وبينها وعموم المواطنات والمواطنين والجمعيات من جهة أخرى، باعتبار النسيج الجمعوي مكونا حيويا وشريكا أساسيا بموجب الوثيقة الدستورية، التي كرست دوره المحوري في إعداد قرارات ومشاريع تنموية في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذا في تفعيلها وتقييمها.

وتأسيسا على ما سبق، أضحى النهوض بالجمعيات مطلبا أساسيا باعتباره فاعلا أساسيا في البناء التنموي الديمقراطي الذي ينشده المغرب، مع ما يستدعيه ذلك بخصوص العمل على تعزيز وتطوير مستوى الشراكة معه حتى يتسنى له الاضطلاع بأدواره الدستورية الجديدة.

وقد سعى البرنامج الحكومي بالنسبة لولاية 2021-2011 إلى إقرار مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها الرفع من أداء الجمعيات ودعم الأدوار الحيوية التي تضطلع بها في مختلف مناحي الحياة العامة. ويمكن في هذا الإطار أن نستحضر الإجراء المتعلق بدعم منظمات المجتمع المدني من خلال تنمية الموارد المالية المتاحة لها، وتطوير الشراكات العمومية بما يضمن لمختلف أطياف النسيج الجمعوي، الولوج العادل والشفاف إلى التمويل العمومي وفق معايير مرجعية واضحة، لإرساء منظومة تحفيزية لفائدة المشاريع التنموية التي تقوم بها الجمعيات، وذلك سعيا منها إلى تحقيق الإنصاف المجالي وتعزيز دمقرطة الولوج إلى التمويل العمومي، والحرص على إسهام الفاعل الجمعوي في التنمية الشاملة في بلادنا.

وفي هذا السياق، فقد شهدت سنة 2018 إعطاء الانطلاقة لعدة أوراش وطنية وإصدار تقارير في غاية الأهمية من طرف المؤسسات الوطنية منها:

- المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2023-2019) التي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد

السادس نصره الله، يوم 19 شتنبر 2018 انطلاقتها، وجدير بالذكر أن إنجاح هذه المرحلة رهين بمدى فعالية آداء الشركاء، لاسيما الجمعيات الشريكة في تنزيل مختلف برامجها، ضمانا للرفع من الفعالية والنجاعة في الأداء.

- اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021) التي تهدف إلى تحقيق المزيد من المكتسبات في مجال حقوق الإنسان، وسيادة القانون والمساواة والإنصاف، وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، وإعمال مقاربة النوع وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، ونشر قيمها وتعزيز المنجزات الوطنية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وقد حرصت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان (وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان سابقا)، على إشراك الجمعيات في إبداء الرأي حول هذه القضايا، كما جعلها طرفا في تنزيل مختلف محاورها وأهدافها.

- تنظيم المناظرة الوطنية للحماية الاجتماعية يومي 12 و13 نوفمبر 2018، وقد أسفرت هذه المناظرة عن توصيات ذات صلة بالجمعيات منها دعم مشاركة الجمعيات من أجل وضع تصور متوافق بشأنه لسياسة عمومية مندمجة ومتناسقة وفعالة لفائدة الفئات الهشة، مع التأكيد على إعطائها المكانة التي تستحقها كفاعل أساسي في تعبئة الموارد وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية لفائدة الفئات الضعيفة.

وبناء على ما نصت عليه دورية السيد الوزير الأول عدد 2003/07 المتعلقة بإعداد تقرير سنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات، واسترسالا لتقارير الشراكة السابقة برسم سنوات 2015 و2016 و2017، فإن وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، عملت على إعداد النسخة الرابعة من هذا التقرير برسم سنة 2018 بتعاون وتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، بغية المساهمة في نشر المعلومة المتعلقة بالشراكة بين القطاع العام والجمعيات، وتعزيز مبادئ الحكامة، والمساهمة في تقييم هذه الشراكة في أفق تعزيزها وتطويرها.

ويتضمن هذا التقرير وضعية الشراكة بين القطاع العام والجمعيات، ولاسيما دعم جزء مهم من مشاريع وبرامج الجمعيات وأنشطتها سواء من خلال الميزانيات المرصدة للقطاعات الحكومية، أو المؤسسات والمقاولات العمومية، فضلا عن الحسابات المرصدة لأمور خصوصية أو التكاليف المشتركة أو المرافق المسيرة بصورة مستقلة وكذا الدعم العيني لهذه القطاعات والمؤسسات.

كما يجب التنصيص على أن تقرير الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018، يرصد فقط المعطيات المتوصل بها من قبل القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية المتعلق بالتمويل والدعم العمومي للجمعيات، والتي تفاعلت مع مراسلات وزارة الدولة بخصوص إعداد هذا التقرير.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعادة النظر في المنهجية المعتمدة لإعداد هذا التقرير برسم سنة 2018، مقارنة مع المنهجية التي تم اعتمادها لإعداد تقارير السنوات الثلاث السابقة أي 2017-2016-2015، بإدخال بعض التعديلات تتمثل أساسا في:

- نشر المعطيات المتعلقة بالقطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية، من دون المعطيات المتعلقة بالجماعات الترابية لعدم التوفر على كل المعطيات الخاصة بها؛

- التركيز على معطيات القطاعات الحكومية لإبراز جهودها في مجال الدعم العمومي الموجه لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018، وفي هذا الإطار، تم التوصل بمعطيات أغلبية القطاعات الحكومية المتعلقة بالدعم العمومي للجمعيات برسم سنة 2018.

-الاعتماد على المعطيات المتوصل بها فعليا من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.

أ. الحصيلة الإجمالية للشراكة بين القطاع العام والجمعيات برسم سنة 2018

1. ملخص حول وضعية الشراكة بين القطاع العام والجمعيات برسم سنة 2018

يراد بوضعية الشراكة بين القطاع العام والجمعيات في إطار هذا التقرير، مجموع المساهمات التي تقدمها القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية، بغرض إنجاز مشاريع وبرامج وأنشطة محددة، سواء أكانت تلك المساهمات مالية أو عينية، تتم في إطار الشراكات والتعاون، أو المواكبة والتأطير، أو الدعم التقني واللوجستيكي، أو المساهمة بالمنقولات والعقارات.

وبهذا المعنى، وتبعا للمعطيات المتوفرة والمتعلقة بـ 26 قطاعا حكوميا و 680 مؤسسة ومقاولة عمومية، فضلا عن 5 مرافق مسيرة بصورة مستقلة، وحسابين مرصودين لأمور خصوصية، بالإضافة إلى الدعم العيني، فقد بلغت القيمة الإجمالية لمجموع التمويل والدعم العمومي (2) المخصص للجمعيات برسم سنة 2018 ما يفوق 3.6 مليار درهم، استفادت منه 22.544 جمعية، موزعة كالتالي:

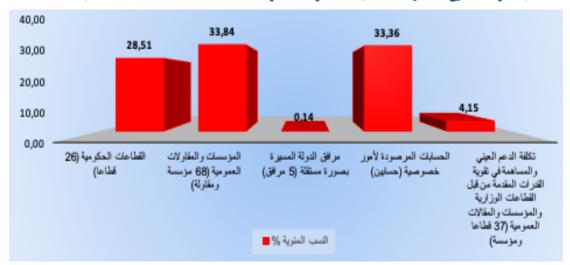
جدول 01: توزيع التمويل والدعم العمومي الإجمالي المخصص لفائدة الجمعيات رسم سنة 2018						
عدد الجمعيات المستفيدة	النسب المئوية %	المبلغ الإجمالي بالدرهم	نوعه	مصدر التمويل أو الدعم		
1 089	28,51%	1 030 660 256,82	مالي	القطاعات الحكومية (26 قطاعا)	1	
10 757	33,84%	1 223 030 803,28	مالي	المؤسسات والمقاولات العمومية (68 مؤسسة ومقاولة)	2	
20	0,14%	5 221 190,57	مالي	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (5 مرافق)	3	
5	33,36%	1 205 724 323,00	مالي	الحسابات المرصودة لأمور خصوصية (حسابين)	4	
10 673	4,15%	149 991 402,49	عيني	تكلفة الدعم العيني والمساهمة في تقوية القدرات المقدمة من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقالات العمومية (37 قطاعا ومؤسسة)	5	
22 544	100%	3 614 627 976,16		المجموع		

^{1 -} بما فيها القطاعات التي قدمت الدعم العيني للجمعيات.

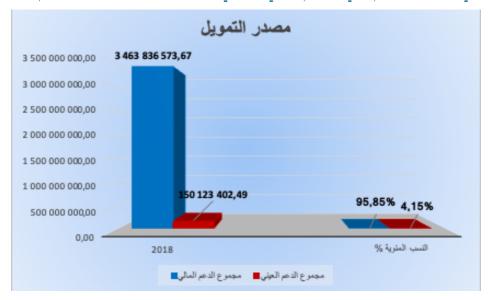
- التمويل العمومي: وهو موضوع هذا التقرير؛
- التمويل عبر اللجوء إلى التماس الإحسان العمومى؛
 - المساعدات الأجنبية لفائدة الجمعيات؛
- الإعفاءات الضرببية والجمركية لفائدة بعض الجمعيات؛
- مصادر أخرى: من قبيل مساهمة وتبرعات القطاع الخاص، وهبات وتبرعات الأشخاص، والانخراطات والاشتراكات، وعائدات أنشطة الجمعيات الخ.

^{2 -} تجدر الإشارة إلى أن مصادر دعم الجمعيات بالمغرب متعددة ومتنوعة يمكن إجمال أهم هذه المصادر فيما يلى:

رسم بياني 1: توزيع التمويل والدعم العمومي الإجمالي المخصص لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018



رسم بياني 2: مقارنة الدعم المالي والدعم العيني الإجمالي المخصص لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018



ومن جهة أخرى، وعلى مستوى ترتيب مصادر التمويل والدعم العمومي للجمعيات برسم سنة 2018، يلاحظ أن المؤسسات والمقاولات العمومية تأتي في مقدمة الممولين العموميين للجمعيات بتخصيصها 1.223 مليار درهم بنسبة (33,84%) استفادت منه 10.757 جمعية، ثم الحسابات الخصوصية التي خصصت ما يناهز 1.2 مليار درهم بنسبة (33,36%) لفائدة 5 جمعيات، تلهاالقطاعات الحكومية بحوالي 1.03مليار درهم بنسبة (28,51%) استفادت منه 1.089 جمعية، حسب ما هو مبين في الجدول أعلاه.

2. تطور وضعية الشراكة (2015-2018)

بلغ مجموع التمويل والدعم العمومي الإجمالي الموجه للجمعيات خلال سنوات 2015 و2016 و2017 و2018 و2018 أكثر من 17.6مليار درهم خلال هذه السنوات، كما يوضح الجدول التالي:

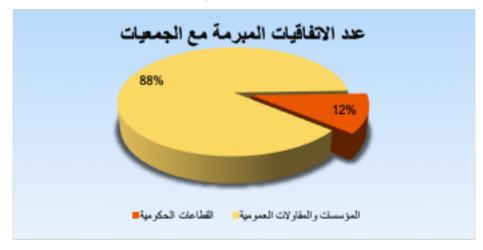
الجدول 02: تطور التمويل والدعم العمومي الإجمالي المخصص للجمعيات خلال سنوات 2015 و2016 و2017 و2018					
2018	2017	2016	2015	السنوات	
3 614 627 976,16	4 817 963 626,39	4 975 811 415,36	4 205 755 979,83	المجموع مبلغ الدعم ((بالدرهم	
	17 614 1	58 997,74		المجموع العام	

3. اتفاقيات الشراكة المبرمة بين القطاع العام والجمعيات برسم سنة 2018

على مستوى الشراكة مع الجمعيات، أبرمت القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية سنة 2018 ما مجموعه 9.149 اتفاقية شراكة: منها 8.094 اتفاقية أبرمتها المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة. 88% فيما أبرمت القطاعات الحكومية 1.055 اتفاقية بنسبة 12%. وهذا يبرز مدى المساهمة النوعية في تمويل ودعم مختلف برامج وأنشطة الجمعيات، مقارنة مع باقي مصادر التمويل والدعم العمومي الأخرى.

جدول 03: التوزيع الإجمالي لاتفاقيات الشراكة المبرمة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018					
النسبة المئوية %	عدد الاتفاقيات المبرمة مع الجمعيات	الجهة العمومية المعنية			
12 %	1 055	القطاعات الحكومية			
88 %	8 094	المؤسسات والمقاولات العمومية			
100	9149	المجموع			

رسم بياني 3: توزيع عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة بين القطاعات الحكومية والمقاولات العمومية والجمعيات برسم سنة 2018.



وبخصوص الشراكات المبرمة بين القطاعات الحكومية والجمعيات، نلاحظ أن وزارة الثقافة والاتصال ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات تأتي في مقدمة القطاعات التي أبرمت اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات، حيث بلغت نسبة هذه الشراكات ما مجموعه743 اتفاقية بنسبة %70,43 حيث سجل قطاع الثقافة والاتصال توقيع 393 اتفاقية شراكة بنسبة %37,25، في حين سجلت وزارة الفلاحة توقيع 350 اتفاقية شراكة بنسبة %33,18.

أما على مستوى المقاولات والمؤسسات العمومية، تأتي الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة في المقدمة بإبرامهما 4.153 اتفاقية بنسبة %51,31 من مجموع الاتفاقيات، حيث أبرمت الأولى 2.214 اتفاقية شراكة مع الجمعيات بنسبة %27,35، في حين أبرمت الثانية 1.939 اتفاقية شراكة بنسبة %23,96 . وهو ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول 04: توزيع اتفاقيات الشراكات المبرمة بين القطاعات الوزارية والجمعيات برسم 2018			
% النسبة المئوية	عدد الشراكات المبرمة	اسم القطاع الحكومي	
37,25%	393	وزارة الثقافة والاتصال	1
33,18%	350	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات – قطاع - المياه والغابات	2
8,15%	86	وزارة الداخلية	3
6,16%	65	وزارة العدل	4
5,88%	62	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	5

2,56%	27	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة -قطاع - البيئة	6
2,27%	24	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	7
1,33%	14	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة -قطاع -الإسكان وسياسة المدينة	8
1,23%	13	- وزارة الشغل والادماج المني — مديرية الشغل	9
0,95%	10	وزارة الصحة	10
0,66%	7	كتابة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية - والاقتصاد الاجتماعي - والاقتصاد الاجتماعي	11
0,38%	4	المندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الادماج	12
100%	1 055	المجموع	

الجدول 05: توزيع اتفاقيات الشراكات المبرمة بين المؤسسات والمقاولات العمومية والجمعيات برسم 2018				
النسبة المئوية %	عدد الشراكات المبرمة	المؤسسات والمقاولات العمومية		
27,35 %	2 214	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	1	
23,96 %	1 939	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة	2	
8,28 %	670	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق	3	
8,09 %	655	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون	4	
7,72 %	625	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	5	
7,03 %	569	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	6	
6,23 %	504	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	7	
3,08 %	249	التعاون الوطني	8	
2,90 %	235	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	9	
1,35 %	109	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء	10	
1,07 %	87	وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات واقاليم الشمال بالمملكة	11	
0,79 %	64	المركز السينمائي المغربي	12	
0,56 %	45	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	13	

0,30 %	24	بريد المغرب	14
0,27 %	22	الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى	15
0,19 %	15	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	16
0,17 %	14	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	17
0,16 %	13	الوكالة المغربية للطاقات المتجددة	18
0,16 %	13	المكتب الوطني للسكك الحديدية	19
0,15 %	12	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة	20
0,10 %	8	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	21
0,04 %	3	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الداخلة وادي الذهب	22
0,02 %	2	وكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	23
0,01 %	1	المعهد المغربي للتقييس	24
0,01 %	1	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	25
0,01 %	1	جامعة مولاي إسماعيل	26
100 %	8 094	المجموع	

اا. حصيلة التمويل العمومي لمشاريع وأنشطة الجمعيات من خلال ميزانيات القطاعات الحكومية.

يرصد هذا المحور تمويل ودعم القطاعات الحكومية لمختلف مشاريع وأنشطة الجمعيات، سواء من خلال التمويل العمومي المباشرلتلك المشاريع والأنشطة (المحور الأول) أو من خلال آلية طلبات عروض المشاريع (المحور ثاني).

وفي هذا السياق، بلغ إجمالي التمويل العمومي المقدم من طرف القطاعات الحكومية والمبرمج في إطار ميزانياتها برسم سنة 2018 أكثر من 1.03مليار درهم، استفادت منه 1.089 جمعية.

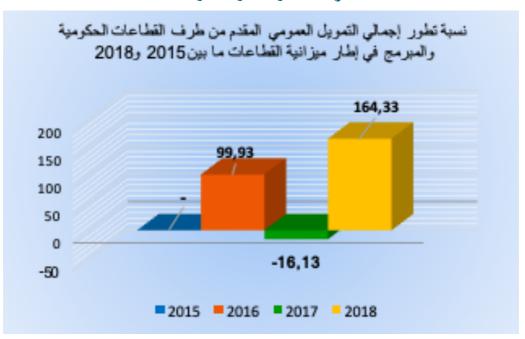
ومن خلال مقارنة تطور الدعم العمومي للقطاعات الحكومية التي نتوفر على معطياتها³ خلال سنوات -2015 من طرف القطاعات الحكومية، قد انتقل من 2016-2017، نلاحظ أن المبلغ الإجمالي للتمويل العمومي للجمعيات من طرف القطاعات الحكومية، قد انتقل من 232 مليون درهم سنة 2015 إلى ما يفوق مليار درهم سنة 2018 أي بزيادة تقدر بحوالي 4 أضعاف. وعلى الرغم من ارتفاع مبلغ التمويل المخصص للجمعيات، فإن عدد هذه الأخيرة عرف انخفاضا بحوالي % 17 ما بين 2015 و2018 كما يوضح الجدول التالي:

^{3 -} يتعلق الأمر بمقارنة بين 31 قطاعا حكوميا والتي نتوفر على معطياتها برسم سنوات 2015 - 2016- 2017- 2018

الجدول 06: تطور إجمالي التمويل العمومي للقطاعات الحكومية لفائدة الجمعيات خلال سنوات 2015 و2016 و2017 و2018

				و2018
نسبة التطور	عدد الجمعيات المستفيدة	نسبة التطور	إجمالي التمويل العمومي المقدم من طرف القطاعات الحكومية والمبرمج في إطار ميزانية القطاعات	السنة المالية
	1 234	•	232 546 197,83	2015
154,94	3 146	99,93	464 930 994,44	2016
-58,17	1 316	-16,13	389 917 776,91	2017
-17,25	1 089	164,33	1 030 660 256,82	2018
	6 785		2 118 055 226,00	المجموع

رسم بياني 4: تطور إجمالي التمويل العمومي المبرمج في ميزانية القطاعات الحكومية لفائدة الجمعيات خلال سنوات 2015 و2016 و2018



وبخصوص طريقة تقديم هذا الدعم، يلاحظ أن القطاعات الحكومة برسم سنة 2018 خصصت غلافا ماليا إجماليا يقدر بـ 1.030مليار درهم، صودق منه على أكثر من 992 مليون الدرهم، وحول منه فعليا مبلغ مالي يفوق 997 مليون الدرهم استفادت منه 1.089 جمعية.

وفيما يلي تفصيل مساهمات القطاعات الحكومية الخاصة بتمويل مشاريع وأنشطة الجمعيات، كما تمت برمجته والمصادقة عليه في ميزانية القطاع، والغلاف المالي الذي تم تحويله فعليا للجمعيات:

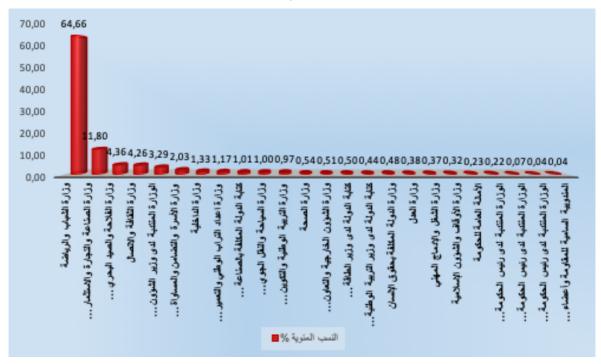
جدول 07: توزيع الغلاف المالي الإجمالي المخصص لتمويل الجمعيات والمبرمج في إطار ميزانيات القطاعات الحكومية						
، الحكومية	ت الفظاعات	رمج في إطار ميرانيان	مویل الجمعیات والم! ـم سنة 20181		ل /0: توريع العلاف المالي ا	جدوا
عدد الجمعيات المستفيدة	النسب المئوية /	الغلاف المالي الذي تم تحويله – فعليا - للجمعيات	الغلاف المالي الإجمالي كما تمت المصادقة عليه	الغلاف المالي المج الإجمالي المبرمج في إطار ميزانية القطاع بالدرهم	القطاع الحكومي	
238	64,66%	599 736 521,20	600 073 103,20	614 573 103,20	وزارة الشباب والرياضة	1
17	11,80%	109 411 656,45	109 411 656,45	109 411 656,45	وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	2
164	4,36%	40 465 862,00	53 746 711,00	57 150 104,00	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	3
44	4,26%	39 496 753,22	39 496 753,22	42 814 553,22	وزارة الثقافة والاتصال	4
132	3,29%	30 471 640,00	47 577 326,72	49 495 969,95	الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	5
9	2,03%	18 828 600,00	55 337 000,00	55 337 000,00	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	6
86	1,33%	12 300 000,00	12 300 000,00	12 300 000,00	وزارة الداخلية	7
19	1,17%	10 872 955,00	14 250 000,00	14 250 000,00	وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	8
7	1,01%	9 394 000,00	9 394 000,00	12 500 000,00	كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	9
19	1,00%	9 256 688,31	11 761 870,00	11 761 870,00	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي - قطاع	10

السياحة-

		1				
11	وزارة التربية الوطنية والتكوين المني والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التربية الوطنية -	11 000 000,00	9 000 000,00	9 000 000,00	0,97%	2
12	وزارة الصحة	7 500 000,00	4 990 300,00	4 990 300,00	0,54%	44
13	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	4 700 000,00	4 500 000,00	4 700 000,00	0,51%	120
14	كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة- قطاع البيئة-	5 230 000,00	5 230 000,00	4 630 000,00	0,50%	28
15	كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي	6 056 000,00	1 296 000,00	4 036 000,00	0,44%	3
16	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	6 000 000,00	4 471 710,00	4 410 760,00	0,48%	62
17	وزارة العدل	3 800 000,00	3 800 000,00	3 510 000,00	0,38%	65
18	وزارة الشغل والإدماج المهني	4 200 000,00	3 473 500,00	3 473 500,00	0,37%	13
19	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	3 070 000,00	3 070 000,00	3 000 000,00	0,32%	12
20	الأمانة العامة للحكومة	700 000,00	700 000,00	2 095 565,00	0,23%	1
21	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	0,22%	1
22	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	660 000,00	660 000,00	660 000,00	0,07%	1

1 089	100%	927 540 801,18	992 839 930,59	1 030 660 256,82	المجموع العام	
1	0,04%	400 000,00	400 000,00	400 000,00	المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير	24
1	0,04%	400 000,00	400 000,00	450 000,00	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة	23

رسم بياني 5: توزيع الغلاف المالي الإجمالي المخصص لتمويل الجمعيات والمبرمج في إطار ميزانيات القطاعات الحكومية برسم سنة 2018



والملاحظ، فيما يخص سنة 2018، أن الغلاف المالي الإجمالي الذي تم تحويله فعليا بالنسبة للقطاعات الحكومية، أن قطاع الشباب والرياضة حول فعليا ما يقارب 600 مليون درهم بنسبة 64,66% استفادت منه 238 جمعية، ويليه قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي الذي حول فعليا مبلغ مالي قدره 109 مليون درهم بنسبة 11,80% استفادت منه 17 جمعية.

1. المحور الأول: التمويل العمومي المباشر للجمعيات

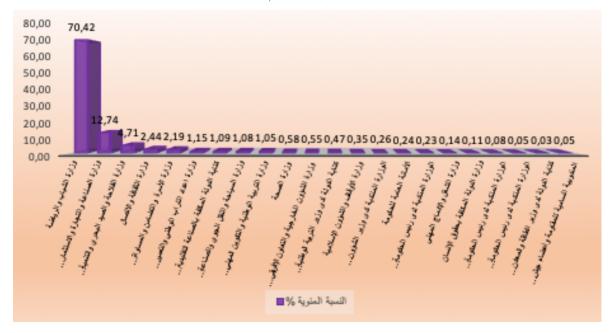
على مستوى التمويل العمومي الإجمالي المباشر لمشاريع وبرامج الجمعيات، صادقت القطاعات الحكومية على ما يقارب 900 مليون درهم، وحولت فعليا منه غلافا ماليا يفوق 858 مليون درهم، استفادت منه 623 جمعية، وتفصيل ذلك في الجدول التالي:

	جدول 08: جدول التمويل المباشر للجمعيات من قبل القطاعات الحكومية برسم سنة 2018						
عدد الجمعيات المستفيدة	النسبة المئوية %	الغلاف المالي الذي تم تحويله فعليا للجمعيات	الغلاف المالي الإجمالي المخصص لتمويل الجمعيات كما تمت المصادقة عليه بالدرهم	القطاع الحكومي			
127	70,42 %	604 728 043,20	604 728 043,20	وزارة الشباب والرياضة	1		
16	12,74%	109 411 656,45	109 411 656,45	وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	2		
164	4,71%	40 465 862,00	42 660 949,00	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والماء والغابات	3		
44	2,44%	20 984 753,22	24 302 553,22	وزارة الثقافة والاتصال	4		
9	2,19%	18 828 600,00	55 337 000,00	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	5		
5	1,15%	9 850 000,00	9 850 000,00	وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	6		
7	1,09%	9 394 000,00	9 394 000,00	كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	7		
19	1,08%	9 256 688,31	11 761 870,00	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي- قطاع السياحة-	8		
2	1,05%	9 000 000,00	9 000 000,00	وزارة التربية الوطنية والتكوين الم _ن ي والتعليم العالي والبحث العلمي - قطاع التربية الوطنية -	9		

44	0,58%	4 990 300,00	7 500 000,00	وزارة الصحة	10
120	0,55%	4 700 000,00	4 500 000,00	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	11
3	0,47%	4 036 000,00	1 296 000,00	كتابة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي	12
12	0,35%	3 000 000,00	3 000 000,00	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	13
13	0,26%	2 200 000,00	4 713 000,00	الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	14
1	0,24%	2 095 565,00	700 000,00	الأمانة العامة للحكومة	15
1	0,23%	2 000 000,00	2 000 000,00	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	16
1	0,14%	1 200 000,00	1 200 000,00	وزارة الشغل والإدماج المني	17
31	0,11%	967 600,00	967 000,00	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	18
1	0,08%	660 000,00	660 000,00	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	19
1	0,05%	400 000,00	400 000,00	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة	20
1	0,03%	230 000,00	230 000,00	كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة- قطاع البيئة-	21

1	0,05%	400 000,00	400 000,00	المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير	ZZ
623	100%	858 799 068,18	899 512 071,87	المجموع العام	

رسم بياني 6: توزيع النسبة المئوية للغلاف المالي الذي تم تحويله فعليا للجمعيات والمبرمج في إطار ميزانيات القطاعات الحكومية برسم سنة 2018.



يتبين من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه، بخصوص التمويل العمومي المباشر للقطاعات الحكومية، 70,42% أن قطاع الشباب والرياضة يأتي في المرتبة الأولى، حيث حول فعليا مبلغ مالي قدره 604 مليون درهم بنسبة %109 استفادت منه 127 جمعية، ويلي قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي الذي حول فعليا مبلغ 109 مليون بنسبة \$12,744 استفادت منه 16جمعية.

أما فيما يتعلق بدعم جمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين، فقد بلغ في سنة 2018 حوالي 39مليون درهم، استفادت منه 19 جمعية، بنسبة %4,26 وفق ما يوضحه الجدول التالى:

ىنة 2018	حكومية برسم ،	عية من قبل القطاعات ال	دول 09: الغلاف المالي المخصص لجمعية الأعمال الاجتما	ج
عدد الجمعيات المستفيدة	النسبة المئوية %	الغلاف المالي المخصص لجمعية الأعمال الاجتماعية بالدرهم	القطاع الحكومي	
2	23,36%	9 100 000,00	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	1
3	21,31%	8 302 553,22	وزارة الثقافة والاتصال	2
1	9,50%	3 700 000,00	كتابة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي -المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي-	3
1	7,70%	3 000 000,00	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات - قطاع المياه والغابات -	4
1	7,22%	2 810 900,00	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	5
1	5,38%	2 095 565,00	الأمانة العامة للحكومة	6
1	5,13%	2 000 000,00	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	7
1	4,62%	1 800 000,00	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	8
1	3,34%	1 300 000,00	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات – قطاع الصيد البحري -	9
1	3,23%	1 260 000,00	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة	10
1	3,08%	1 200 000,00	وزارة الشغل والإدماج المني	11
1	1,80%	700 000,00	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	12
1	1,69%	660 000,00	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة الحكامة	13
1	1,03%	400 000,00	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	14
1	1,03%	400 000,00	المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير	15
1	0,59%	230 000,00	كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة- قطاع البيئة-	16
19	100%	38 959 018,22	المجموع العام	

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة خصصت لوحدها مبلغ مالي قدره 9.1 مليون درهم لفائدة جمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين التابعة لها، ثم تلاها قطاع وزارة الثقافة والاتصال بمبلغ مالي 8.3 مليون درهم، ثم تأتي في المرتبة الثالثة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات التي بدورها خصصت لجمعية الأعمال الاجتماعية مبلغ مالي قدره 4.3 مليون درهم.

و2017 و2018	الجدول 10: تطور الغلاف المالي المخصص لجمعية الأعمال الاجتماعية خلال سنوات 2015 و2016 و2017 و2018						
النسبة المئوية %	عدد الجمعيات المستفيدة	نسبة الزيادة	الغلاف المالي المخصص لجمعية الأعمال الاجتماعية بالدرهم	السنة المالية			
16,96%	19	•	46 987 182,00	2015			
34,82%	39	127,1	106 724 404,42	2016			
31,25%	35	0,4	107 156 552,58	2017			
16,96%	19	-63,6	38 959 018,22	2018			
100%	112	-	299 827 157,22	المجموع			

رسم بياني 7: تطور الغلاف المالي المخصص لجمعية الأعمال الاجتماعية خلال سنوات 2015 و2016 و2017 و 2018



وبخصوص تطور التمويل العمومي المخصص لجمعيات الأعمال الاجتماعية، نجد أنه قد بلغ سنة 2015 أكثر من 46 مليون درهم، و107 مليون درهم برسم من 46 مليون درهم، حيث سجل بالتوالي ارتفاعا في سنة 2016 ليبلغ 106 مليون درهم، و107 مليون درهم برسم سنة 2017، كما يوضح الجدول أعلاه. ويعزى انخفاض الدعم المخصص لجمعيات الأعمال الاجتماعية برسم سنة 2018 مقارنة مع التقارير السابقة، أننا اعتمدنا في التقرير الحالي على فصل مبالغ الدعم المخصصة لجمعيات الأعمال الاجتماعية عن تلك المخصصة لمؤسسات الأعمال الاجتماعية للموظفين والمستخدمين لبعض القطاعات، 4 كما هو مبين طي الجدول أدناه:

لجدول 11: الغلاف المالي المخصص لمؤسسات الأعمال الاجتماعية المبرمجة في الميزانية القطاعية برسم سنة 2018						
الغلاف المالي المخصص لها	سنة الإحداث	اسم مؤسسة الأعمال الاجتماعية				
-	1990	مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية التابعة لوزارة التجهيز	1			
2 400 000,00	1994	مؤسسة الأعمال الاجتماعية لقطاع السياحة	2			
2 300 000,00	2000	مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين -قطاع التعليم العالي-	3			
711 536 000,00	2000	مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين -قطاع التربية الوطنية-	4			
-	2011	مؤسسة الحسن الثاني للهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة	5			
800 000,00	2011	المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لفائدة قضاة وموظفي العدل	6			
-	2012	مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوازرة الفلاحة قطاع الفلاحة	7			
20 000 000,00	2014	مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية	8			
11 982 240,00	2016	مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة الشباب والرياضة	9			
749 018 240,00		المجموع				

2. المحور الثاني: التمويل العمومي للجمعيات عبر آلية طلبات عروض المشاريع

فيما يخص التمويل العمومي للجمعيات عبر آلية طلب عروض المشاريع برسم سنة 2018، فقد بلغ مجموع الغلاف المالي، كما تمت برمجته في ميزانيات القطاعات الحكومية ما يفوق 59مليون درهم، وحولت منه فعليا غلافا ماليا يفوق 52 مليون درهم، استفادت منه 634جمعية، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التفصيلي التالي:

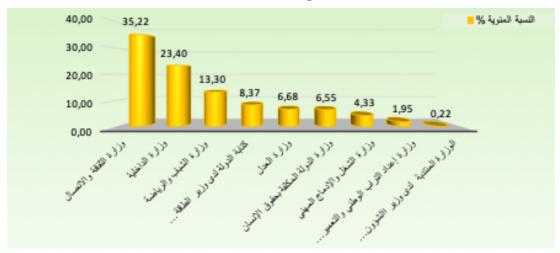
^{4 -} ملحوظة: كانت تقارير سنوات 2015 و2016 و2017 تدمج الدعم والتمويل المقدم من القطاعات الحكومية لجمعيات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية للموظفين المعال الاجتماعية للموظفين أما تقرير سنة 2018 قد فصل بين الدعم والتمويل المقدم للجمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين. ومؤسسات الأعمال الاجتماعية للموظفين.

جدول 12: التمويل العمومي المخصص من قبل القطاعات الوزارية للجمعيات عبر آلية طلبات عروض المشاريع برسم سنة 2018

عدد الجمعيات المستفيدة	النسبة المئوية %	الغلاف المالي الذي تم تحويله فعليا للجمعيات بالدرهم	الغلاف المالي الإجمالي المخصص لتمويل الجمعيات والمبرمج في إطار ميزانية القطاع بالدرهم	القطاع الوزاري	
393	35,22%	18 512 000,00	18 512 000,00	وزارة الثقافة والاتصال	1
86	23,40%	12 300 000,00	12 300 000,00	وزارة الداخلية	2
•	13,30%	6 990 718,00	7 000 000,00	وزارة الشباب والرياضة	3
27	8,37%	4 400 000,00	5 000 000,00	كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة- قطاع البيئة-	4
65	6,68%	3 510 000,00	3 000 000,00	وزارة العدل	5
31	6,55%	3 443 160,00	3 504 110,00	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	6
13	4,33%	2 273 500,00	2 273 500,00	وزارة الشغل والإدماج المهي	7
14	1,95%	1 022 955,00	4 400 000,00	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	8
5	0,22%	114 000,00	3 246 000,00	الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة - قطاع المغاربة المقيمين بالخارج	9
634	100%	52 566 333,00	59 235 610,00	المجموع العام	

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن قطاع الثقافة والاتصال خصص وحول فعليا عبر آلية طلب العروض مبلغا ماليا يفوق 18.5 مليون درهم، استفادت منه 393 جمعية، ويليه قطاع الداخلية بمبلغ مالي 12.3 مليون درهم، وحول منه فعليا 12.3 مليون درهم استفادت منه 86 جمعية، ويأتي بعده قطاع الشباب والرياضة، الذي خصص مبلغ مالي ملايين درهم، وحول منه فعليا 6.9 مليون درهم.

رسم بياني 8: التمويل العمومي المخصص من قبل القطاعات الحكومية للجمعيات عبر آلية طلبات عروض المشاريع برسم سنة 2018



أما فيما يخص نسبة الاعتمادات المالية المخصصة للجمعيات من مجموع الاعتمادات المرصودة في ميزانية القطاعات الحكومية. فإن القطاعات الحكومية خصصت مجتمعة نسبة %0.71 من مجموع ميزانياتها لفائدة الجمعيات.

أما على مستوى ميزانية كل قطاع نجد أن قطاع الشباب والرياضة مثلا خصص نسبة %19.70من ميزانيته لتمويل الجمعيات، وهو ما يوضحه الجدول أسفله:

جدول 13: نسبة الدعم المقدم للجمعيات من قبل القطاعات الحكومية برسم سنة 2018 بالمقارنة مع ميزانيتها						
النسبة المئوية	الغلاف المالي الاجمالي المبرمج في إطار ميزانية القطاع لفائدة الجمعيات بالدرهم	ميزانية القطاع المصادق علها (اعتمادات التسيير)	القطاع الحكومي			
19,70%	614 573 103,20	3 119 273 000,00	وزارة الشباب والرباضة	1		
15,97%	6 000 000,00	37 576 000,00	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	2		
15,90%	8 538 631,93	53 711 000,00	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	3		
6,38%	55 337 000,00	867 200 000,00	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة	4		
3,98%	109 411 656,45	2 748 686 000,00	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	5		

6	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	1 409 625 000,00	24 261 870,00	1,72%
7	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	124 633 000,00	2 000 000,00	1,60%
8	وزارة الثقافة والاتصال	2 423 301 000,00	24 302 553,22	1,00%
9	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	66 472 000,00	660 000,0 0	0,99%
10	وزارة العدل	4 376 244 000,00	37 200 000,00	0,85%
11	الأمانة العامة للحكومة	83 228 000,00	700 000,00	0,84%
12	وزارة الشغل والإدماج المني -مديرية الشغل-	548 700 000,00	3 000 000,00	0,55%
13	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	1 912 214 000,00	9 850 000,00	0,52%
14	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	15 178 784 000,00	57 150 104,00	0,38%
15	كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة- قطاع البيئة-	1 879 611 000,00	5 230 000,00	0,28%
16	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	4 263 175 000,00	3 070 000,00	0,07%
17	وزارة الصحة	14 740 120 000,00	7 500 000,00	0,05%
18	وزارة الداخلية	24 968 918 000,00	12 300 000,00	0,05%
19	وزارة التربية الوطنية والتكوين المني والتعليم العالي والبحث العلمي – قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي-	59 286 470 000,00	17 056 000,00	0,03%
20	وزارة الاقتصاد والمالية	2 829 719 000,00	0,00	0,00%

ات	زانية القطاعات الحكومية لفائدة الجمعي	جدول 14: النسبة المئوية من مي
النسبة المئوية %	الغلاف المالي الاجمالي المبرمج في إطار ميزانية القطاع لفائدة الجمعيات بالدرهم	مجموع ميزانية القطاعات المصادق عليها (ميزانية التسيير والاستثمار)
0,71%	998 140 918,80	140 917 660 000,00

ااًا. تمويل الجمعيات في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2018

في إطار الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، رصدت الدولة إعانات مالية سنوية للجمعيات، وذلك على مستوى بعض الصناديق الخاصة للخزبنة برسم سنة 2018:

* الحساب الخاص بنتاج اليناصيب، والذي بموجبه تم رصد ما يناهز 24.72 مليون درهم خلال سنة 2018 لفائدة بعض الجمعيات الفاعلة في القطاع الاجتماعي والإنساني.

* صندوق دعم التماسك الاجتماعي الذي تم إحداثه من أجل تعزيز آليات التماسك الاجتماعي لفائدة الساكنة الهشة. وفي إطار هذا الصندوق، استفادت الجمعية المغربية لدعم التمدرس، برسم سنة 2018 من إعانة مالية تقدرب 1.181 مليار درهم، وذلك في إطار النفقات الخاصة بدعم تمدرس أبناء الأسر الفقيرة وكذا محاربة الهدر المدرسي.

١٧. تمويل مرافق الحولة المسيرة بصورة مستقلة للجمعيات برسم سنة 2018

توصلت الوزارة بمعطيات بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والتي خصصت - على مستوى ميزانياتها - إعانات مالية وعينية لفائدة الجمعيات، وقد بلغ مجموع هذا الدعم ما يفوق 5.2 مليون درهم برسم سنة 2018.

ويوضح الجدول أسفله توزيع هذا المبلغ حسب نوعية المرفق وعدد الجمعيات المستفيدة:

جدول 15: تمويل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للجمعيات برسم سنة 2018						
عدد الجمعيات المستفيدة	مبلغ الدعم بالدرهم	المرفق				
14	380 000,00	المعهد العالي للإعلام والاتصال				
1	41 190,57	معهد المعادن بتويسيت				
4		معهد المعادن بمراكش				
1	4 000 000,00	المديرية العامة للطيران المدني				
1	800 000,00	مديرية المطبعة الرسمية				
21	5 221 190,57	المجموع				

وتجب الإشارة إلى أنه علاوة على الدعم المالي الذي ساهمت به هذه المرافق، يتبين أنها قدمت دعما عينيا، فضلا عن تخصيصها لبرامج لتعزيز قدرات بعض الجمعيات كما يلى:

- المعهد العالي للإعلام والاتصال: عقد لقاءات حول تنمية قدرات المشتغلين في مجالات ذات الصلة بالإعلام من قبيل: الاعلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والتحولات المناخية والحق في الحصول على المعلومة والسياسة اللغوية في المغرب، لفائدة مجموعة من الجمعيات؛
 - معهد المعادن بتودسيت: قام بتنظيم قافلة طبية داخل المعهد استفاد منها سكان تودسيت؛
- معهد المعادن بمراكش: مكن للجمعيات الاستفادة من الملعب المعشوشب وكذا الاستفادة من قاعة الاجتماعات.

التمويل العمومي لمشاريع وأنشطة الجمعيات من خلال المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2018

سيتم التركيز في هذا القسم على المجهودات التي بذلتها المؤسسات والمقاولات العمومية في تمويل ودعم مختلف مشاريع وأنشطة الجمعيات وذلك من خلال قسمين، يتعلق القسم الأول بالتمويل العمومي المباشر لمشاريع وبرامج الجمعيات، في حين سيتناول القسم الثاني حصيلة التمويل العمومي من خلال آلية طلبات عروض المشاريع.

وفيما يتصل بتطور مساهمة المقاولات والمؤسسات العمومية في تمويل مشاريع وبرامج الجمعيات، يسجل أن مبلغ التمويل العمومي الإجمالي المخصص لتمويل الجمعيات والمبرمج في إطار ميزانية المؤسسات والمقاولات العمومية، مبلغ التمويل العمومي الإجمالي المخصص لتمويل الجمعيات والمبرمج في إطار ميزانية المؤسسات والمقاولات العمومي المقدم من طرف برسم 2018. كما نسجل أيضا تطورا ملحوظا في عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي المقدم من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية إذ تضاعف 3 مرات ما بين سنتي 2015 و2018؛ حيث انتقل من 2 953 جمعية في سنة 2018 إلى 10 757 جمعية في سنة 2018.

جدول 16: جدول التمويل والدعم العمومي الإجمالي المخصص من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الجمعيات خلال سنوات 2015 و2016 و2018						
عدد الجمعيات المستفيدة	نسب التطور بالنسبة للغلاف المالي المحول فعليا	الغلاف المالي الذي تم تحويله فعليا للجمعيات	إجمالي التمويل العمومي للجمعيات كما تمت المصادقة عليه من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية بالدرهم	الغلاف الإجمالي المخصص لتمويل الجمعيات والمبرمج في إطار ميزانية المؤسسات والمقاولات العمومية بالدرهم	السنة المالية	
2 953	-	316 150 000,00	439 983 000,00	439 983 000,00	2015	
5 362	52,32	481 544 689,38	705 697 497,15	705 697 497,15	2016	
6 856	32,19	636 577 050,26	961 860 119,52	961 860 119,52	2017	
10 757	44,62	920 637 420,32	1 202 926 305,67	1 223 030 803,28	2018	
25 928		2 354 909 159,96	3 310 466 922,34	3 330 571 419,95	المجموع	

رسم بياني 9: نسب تطور التمويل والدعم العمومي الإجمالي المخصص من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الجمعيات خلال سنوات 2015 و2016 و2017



أما على مستوى التمويل العمومي الإجمالي برسم سنة 2018، فقد رصدت المؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 1.2 مليار درهم لدعم مختلف مشاريع وبرامج الجمعيات، وصادقت على ما يفوق 1.2 مليار درهم، وحولت منه فعليا ما يفوق 920 مليون درهم استفادت منه 10.757 جمعية، بمتوسط 83 ألف درهم للجمعية الواحدة.

واستقراء للجدول أسفله، يلاحظ هيمنة كلا من الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ومؤسسة التعاون الوطني على مجموع التمويل العمومي المباشر الذي تم تحويله فعليا لفائدة الجمعيات، أي بما يفوق قيمته 513 مليون درهما، بلغت حصة مؤسسة التعاون الوطني 307 مليون درهم استفادت منها 1.291 جمعية. فيما بلغت مساهمة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية ما يفوق 205 مليون استفادت منه 2.041 جمعية.

وفيما يلي بيان تفاصيل التمويل العمومي الإجمالي والمصادق عليه والمحول فعليا من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية الذي تم تخصيصه لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018:

لجمعيات	مية لفائدة ا	ات والمقاولات العمو	سِص من قبل المؤسسا سِم سنة 20182		دول17: جدول التمويل ا	ج
العدد الإجمالي للجمعيات المستفيدة	النسبة المئوية %	الغلاف المالي الذي تم تحويله فعليا للجمعيات	الغلاف المالي الإجمالي المخصص للجمعيات كما تمت المصادقة عليه بالدرهم	الغلاف المالي الإجمالي المجرمة في إطار ميزانية المؤسسات والمقاولات العمومية بالدرهم	المؤسسات والمقاولات العمومية	
1 291	33,47%	307 209 214,00	310 257 214,00	328 631 214,00	التعاون الوطني	1
2 041	22,37%	205 947 465,63	407 680 545,00	407 931 285,00	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	2

.)	المكتب الوطني المغربي للسياحة	46 160 000,00	46 160 000,00	46 160 000,00	5,01%	34
4	مؤسسة المدرسة المركزية بالدار البيضاء	42 375 000,00	42 375 000,00	42 375 000,00	4,60%	1
5	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	40 825 129,20	40 498 355,84	35 562 813,30	3,86%	1 326
	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء سطات	48 591 714,00	48 591 714,00	33 547 987,74	3,64%	1 427
/	المركز السينمائي المغربي	28 800 000,00	28 130 000,00	25 565 000,00	2,78%	64
	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة	24 694 200,00	20 546 400,00	21 044 436,01	2,29%	806
	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	25 452 331,40	25 521 570,50	20 372 560,40	2,21%	951
10	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	19 000 000,00	19 000 000,00	19 000 000,00	2,06%	1
	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة	20 023 072,70	19 633 059,70	18 714 416,70	2,03%	1 072
12	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	17 911 700,00	17 911 700,00	17 911 700,00	1,95%	19
13	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق	34 463 723,00	32 266 446,25	13 260 487,21	1,44%	
14	وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال للمملكة	10 501 220,00	10 501 220,00	9 584 760,00	1,04%	87

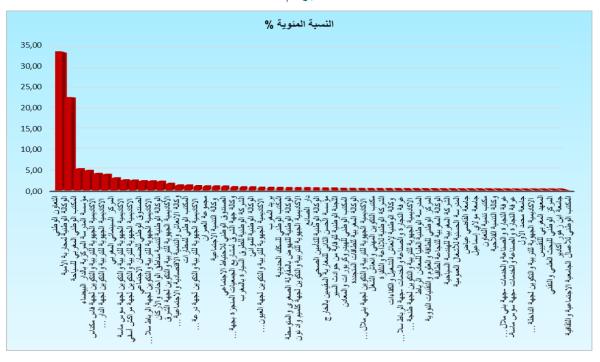
13	1,03%	9 474 000,00	12 474 000,00	12 474 000,00	المكتب الوطني للمطارات	15
557	0,85%	7 848 300,00	10 023 940,00	10 203 740,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	16
32	1,09%	9 991 516,00	9 991 516,00	8 000 000,00	مجموعة العمران	17
31	0,79%	7 269 921,40	13 335 942,00	13 335 942,00	وكالة التنمية الاجتماعية	18
3	0,76%	7 000 000,00	14 700 000,00	14 700 000,00	الصندوق الوطني للاحتياط الاجتماعي	19
27	0,60%	5 530 000,00	6 000 000,00	6 500 000,00	وكالة جهة الشرق لمشاريع الجمعيات المنجزة بجهة الشرق	20
9	0,57%	5 235 000,00	5 309 000,00	676 000,00	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	21
8	0,55%	5 080 000,00	6 985 000,00	6 985 000,00	الوكالة الوطنية للموانئ	22
134	0,45%	4 173 569,00	4 457 759,00	4 457 759,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء	23
24	0,43%	3 975 000,00	3 975 000,00	3 975 000,00	بريد المغرب	24
48	0,42%	3 816 000,00	6 000 000,00	6 000 000,00	المكتب الوطني للسكك الحديدية	25
47	0,37%	3 446 020,00	4 170 940,00	4 170 940,00	الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة	26
443	0,37%	3 375 009,00	3 375 009,00	3 375 009,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون	27
14	0,36%	3 300 000,00	3 750 000,00	3 750 000,00	دارالصانع	28

	4					
29	الوكالة الوطنية للتأمين الصعي	2 820 000,00	2 820 000,00	2 820 000,00	0,31%	1
30	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج	2 600 329,01	2 600 329,01	2 600 329,01	0,28%	91
31	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	3 000 000,00	3 000 000,00	2 540 000,00	0,28%	45
32	المكتب الوطني للهيد رو كربورات والمعادن	2 200 000,00	2 200 000,00	1 638 000,00	0,18%	17
33	الوكالة المغربية للطاقات المتجددة	1 627 080,00	1 627 080,00	1 627 080,00	0,18%	15
34	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	2 540 000,00	2 525 000,00	1 262 500,00	0,14%	31
35	مكتب التكوين الم _{ني} وانعاش الشغل	1 239 000,00	1 239 000,00	1 239 000,00	0,13%	4
36	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	1 200 000,00	1 200 000,00	1 200 000,00	0,13%	1
37	وكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	1 100 000,00	1 100 000,00	1 100 000,00	0,12%	1
38	غرفة التجارة والصناعة والخدمات -جهة الرباط سلا قنيطرة-	1 040 000,00	1 040 000,00	1 040 000,00	0,11%	2
39	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة	2 238 897,97	2 238 897,97	1 000 000,00	0,11%	2
40	المدرسة الوطنية العليا للمعادن الرباط	700 000,00	973 150,40	973 150,40	0,11%	2

1	0,09%	844 625,00	844 625,00	844 625,00	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات	41
·	0,0270	0 1 1 0 2 0/00	0 o _ 2,00	0 1 1 0 25 /00	النووية	
6	0,09%	800 000,00	1 200 000,00	1 200 000,00	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	42
2	0,08%	720 000,00	700 000,00	720 000,00	الشركة المغربية للهندسة السياحية	43
2	0,08%	710 569,52	950 000,00	950 000,00	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	44
4	0,06%	573 012,00	573 012,00	573 012,00	جامعة القاضي عياض	45
10	0,06%	529 098,00	584 000,00	584 000,00	جامعة مولاي إسماعيل	46
1	0,05%	500 000,00	500 000,00	500 000,00	مكتب تنمية التعاون	47
1	0,05%	500 000,00	500 000,00	500 000,00	وكالة التنمية الفلاحية	48
1	0,03%	320 000,00	320 000,00	320 000,00	غرفة التجارة والصناعة والخدمات اجهة بني ملال خنيفرة-	49
1	0,02%	150 000,00	150 000,00	150 000,00	غرفة التجارة والصناعة والخدمات -جهة سوس ماسة-	50
1	0,01%	49 980,00	49 980,00	49 980,00	جامعة محمد الأول	51
1	0,003%	30 000,00	270 000,00	270 000,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الداخلة وادي الذهب	52
1	0,003%	29 900,00	29 900,00	29 900,00	المعهد المغربي للتقييس	53
1	0,003%	25 000,00	25 000,00	25 000,00	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	54
1	0,003%	25 000,00	25 000,00	25 000,00	جامعة ابن زهور أكادير	55

1	0,002%	20 000,00	20 000,00	20 000,00	المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية	56
10 757	100%	920 637 420,32	1 202 926 305,67	1 223 030 803,28	المجموع	

رسم بياني 10: توزيع الدعم العمومي الإجمالي المخصص من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018



1. المحور الأول: التمويل العمومي المباشر للجمعيات

وبخصوص التمويل العمومي المباشر لمشاريع وبرامج الجمعيات، فقد صادقت المؤسسات والمقاولات العمومية في ميزانياتها على ما مجموعه 603 مليون درهم، وحولت منه فعليا ما يفوق 532 مليون درهم استفادت منه 532 مليون جمعية، بمتوسط قدره 83 ألف درهم للجمعية الواحدة، هذا المبلغ خصص منه حوالي 8,56% أي ما يقارب 60 مليون درهم لفائدة جمعيات الأعمال الاجتماعية لهذه المؤسسات والمقاولات كما يوضح الجدول رقم 18 بعده.

ويسجل على مستوى هذا النوع من التمويل، استمرار هيمنة حصة مؤسسة التعاون الوطني بفارق كبير عن بقية المؤسسات والمقاولات العمومية بغلاف مالي تم تحويله فعليا فاق 170 مليون درهم، استفادت منه ما يزيد عن 1.036 جمعية، من مجموع الجمعيات التي تم دعمها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويوضح الجدول الموالي تفاصيل التمويل العمومي المباشر المصادق عليه والذي تم تحويله فعليا من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018:

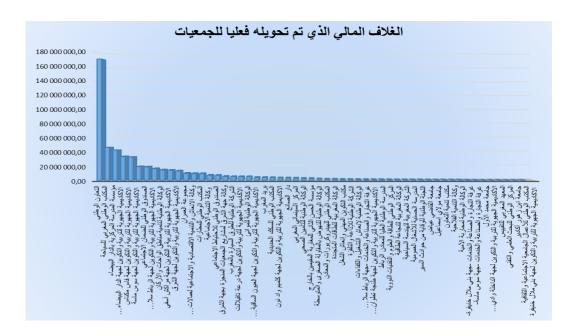
جمعيات برسم	يمية لفائدة ال	لقاولات العمو	ن قبل المؤسسات والم نة 2018	•	18: جدول التمويل العموم	جدول
الغلاف المالي المخصص لجمعيات الأعمال الاجتماعية منه	عدد الجمعيات المستفيدة	النسب المئوية %	الغلاف المالي الذي تم تحويله فعليا للجمعيات	الغلاف المالي المخصص للجمعيات كما تمت المصادقة عليه بالدرهم	المؤسسات والمقاولات العمومية	
2 600 000,00	1 036	32,04%	170 587 200,00	173 635 200,00	التعاون الوطني	1
-	34	8,67%	46 160 000,00	46 460 000,00	المكتب الوطني المغربي للسياحة	2
-	1	7,96%	42 375 000,00	42 375 000,00	مؤسسة المدرسة المركزية بالدار البيضاء	3
-	1 427	6,30%	33 547 987,74	48 591 714,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الدار البيضاء سطات	4
-	1 258	6,14%	32 679 286,93	36 418 355,84	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	5
-	690	3,63%	19 319 447,34	19 934 800,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة	6
19 000 000,00	1	3,57%	19 000 000,00	19 000 000,00	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	7
-	990	3,09%	16 472 267,70	16 483 072,70	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة	8
1 230 000,00	4	2,77%	14 730 000,00	14 730 000,00	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	9

-	663	2,66%	14 182 587,00	23 256 272,10	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	10
-	-	2,49%	13 260 487,21	32 266 446,25	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق	11
2 638 000,00	32	1,88%	9 991 516,04	9 991 516,04	مجموعة العمران	12
700 000,00	87	1,80%	9 584 760,00	10 501 220,00	وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال للمملكة	13
25 000,00	13	1,78%	9 474 000,00	12 474 000,00	المكتب الوطني للمطارات	14
1 500 000,00	31	1,37%	7 269 921,40	11 835 942,00	وكالة التنمية الاجتماعية	15
7 700 000,00	2	1,31%	7 000 000,00	14 700 000,00	الصندوق الوطني للاحتياط الاجتماعي	16
	27	1,04%	5 530 000,00	5 530 000,00	وكالة جهة الشرق لمشاريع الجمعيات المنجزة بجهة الشرق	17
4 697 000,00	9	0,98%	5 235 000,00	676 000,00	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	18
-	541	0,96%	5 108 260,00	7 370 300,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	19
4 700 000,00	8	0,95%	5 080 000,00	6 985 000,00	الوكالة الوطنية للموانئ	20
-	127	0,77%	4 077 569,00	4 337 759,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء	21
-	24	0,75%	3 975 000,00	3 975 000,00	الحمراء بريد المغرب	22
-	48	0,72%	3 816 000,00	6 000 000,00	المكتب الوطني للسكك الحديدية	23

-	443	0,63%	3 375 009,00	3 375 009,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون	24
-	14	0,62%	3 300 000,00	3 750 000,00	دارالصانع	25
2 100 000,00	2	0,58%	3 100 000,00	3 100 000,00	المركز السينمائي المغربي	26
2 820 000,00	1	0,53%	2 820 000,00	2 820 000,00	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	27
-	91	0,49%	2 600 329,01	2 600 329,01	مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج	28
900 000,00	13	0,37%	1 963 000,00	1 193 000,00	الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة	29
700 000,00	17	0,31%	1 638 000,00	2 200 000,00	المكتب الوطني للهيد رو كربو رات والمعادن	30
-	15	0,31%	1 627 080,00	1 627 080,00	الوكالة المغربية للطاقات المتجددة	31
-	4	0,23%	1 239 000,00	1 239 000,00	مكتب التكوين الم _ب ني وإنعاش الشغل	32
1 200 000,00	1	0,23%	1 200 000,00	1 200 000,00	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	33
1 100 000,00	1	0,21%	1 100 000,00	1 100 000,00	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	34
700 000,00	2	0,20%	1 040 000,00	1 040 000,00	غرفة التجارة والصناعة والخدمات -جهة الرباط سلا قنيطرة-	35
-	1	0,19%	1 000 000,00	2 238 897,97	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة	36
700 000,00	2	0,18%	973 150,40	973 150,40	المدرسة الوطنية العليا للمعادن الرباط	37
	1	0,16%	844 625,00	844 625,00	المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	38

800 000,00	1	0,15%	800 000,00	1 200 000,00	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	39
700 000,00	2	0,14%	720 000,00	720 000,00	الشركة المغربية للهندسة السياحية	40
800 000,00	2	0,13%	710 569,52	950 000,00	المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	41
700 000,00	1	0,13%	700 000,00	700 000,00	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	42
	4	0,11%	573 012,00	573 012,00	جامعة القاضي عياض	43
57 889,00	10	0,10%	529 098,00	584 000,00	جامعة مولاي إسماعيل	44
500 000,00	1	0,09%	500 000,00	500 000,00	مكتب تنمية التعاون	45
500 000,00	1	0,09%	500 000,00	500 000,00	وكالة التنمية الفلاحية	46
440 000,00	1	0,08%	440 000,00	440 000,00	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	47
320 000,00	1	0,06%	320 000,00	320 000,00	غرفة التجارة والصناعة والخدمات -جهة بني ملال خنيفرة-	48
150 000,00	1	0,03%	150 000,00	150 000,00	غرفة التجارة والصناعة والخدمات -جهة سوس ماسة-	49
-	1	0,01%	49 980,00	49 980,00	جامعة محمد الأول	50
	1	0,006%	30 000,00	270 000,00	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الداخلة وادي الذهب	51
-	1	0,006%	29 900,00	29 900,00	المعهد المغربي للتقييس	52
-	1	0,005%	25 000,00	25 000,00	المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	53
-	1	0,005%	25 000,00	25 000,00	جامعة ابن زهور أكادير	54
-	1	0,004%	20 000,00	20 000,00	المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية	55
59 977 889,0	7 692	100%	532 399 043,29	603 885 581,31	المجموع	

رسم بياني 11: توزيع التمويل العمومي المباشر المخصص من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018



2. المحور الثاني: التمويل العمومي للجمعيات عبر آلية طلبات عروض المشاريع

بلغ مجموع الغلاف المالي المصادق عليه من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية على مستوى التمويل العمومي عبر آلية طلبات عروض المشاريع ما يفوق 609 مليون درهم، وتم تحويل منه فعليا ما يزيد عن 392 مليون درهم استفادت منه 3.503 جمعية، بغلاف مالي متوسط قدره 111 ألف درهم للجمعية الواحدة.

وتأتي الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في مقدمة المؤسسات التي تعتمد هذا النوع من التمويل حيث رصدت غلافا ماليا فعليا يفوق 205 مليون درهم، استفادت منه 2.367 جمعية، تلها مؤسسة التعاون الوطني بغلاف مالي يتجاوز 136 مليون، استفادت منه 249 جمعية.

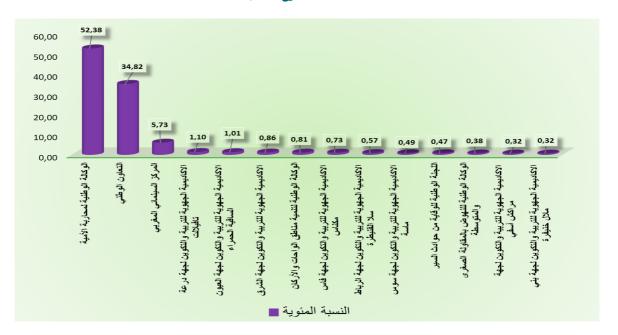
ويوضح الجدول التالي، تفاصيل التمويل العمومي المخصص من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال الية طلب العروض لفائدة الجمعيات:

جدول19: توزيع التمويل العمومي المخصص من قبل المقاولات والمؤسسات العمومية لفائدة الجمعيات عبر آلية طلبات عروض مشاريع برسم سنة 2018

عروض	س مشاريع برسم سنة 2018					
	المؤسسات والمقاولات العمومية	الغلاف المالي المخصص للجمعيات (كما تمت المصادقة عليه)	الغلاف المالي الذي تم تحويله فعليا للجمعيات	النسبة المئوية	عدد الجمعيات المستفيدة	النسبة المئوية
1	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	407 240 545,00	205 507 465,63	52,38%	2367	67,57%
2	التعاون الوطني	136 622 014,00	136 622 014,00	34,82%	249	7,11%
3	المركز السينمائي المغربي	28 800 000,00	22 465 000,00	5,73%	64	1,83%
4	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	4 937 260,00	4 314 660,00	1,10%	442	12,62%
5	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء	4 244 275,00	3 960 085,00	1,01%	109	3,11%
6	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق	4 855 000,00	3 365 000,00	0,86%	43	1,23%
7	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	3 181 700,00	3 181 700,00	0,81%	15	0,43%
8	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	4 080 000,00	2 883 526,37	0,73%	35	1,00%
9	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة	3 149 987,00	2 242 149,00	0,57%	57	1,63%
10	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة	2 059 200,00	1 928 388,00	0,49%	12	0,34%
11	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	3 000 000,00	1 840 000,00	0,47%	45	1,28%

0,63%	22	0,38%	1 483 020,00	2 077 940,00	الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة	12
0,34%	12	0,32%	1 268 600,00	2 359 200,00	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	13
0,88%	31	0,32%	1 262 500,00	2 540 000,00	الاكاديمية الجهوبة للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	14
100%	3 503	100%	392 324 108,00	609 147 121,00	المجموع	

رسم بياني 12: توزيع التمويل العمومي المخصص من قبل المقاولات والمؤسسات العمومية لفائدة الجمعيات عبر آلية طلبات عروض مشاريع برسم سنة 2018



VI. حصيلة التمويل العمومي غير المالي للجمعيات برسم سنة 2018

كما سلف بيانه في مقدمة هذا التقرير، فإن مساهمات الجهات العمومية في تيسير إنجاز مشاريع وبرامج الجمعيات لا تقتصر – فقط - على التحويلات المالية فحسب، بل تقدم أنواعا أخرى من الدعم للجمعيات، تجد تعبيراتها المختلفة إما على شكل تقديم دعم عيني لوجستيكي، أو من خلال تأطير ومواكبة برامج وأنشطة الجمعيات، أو غيرها من أشكال الدعم الأخرى.

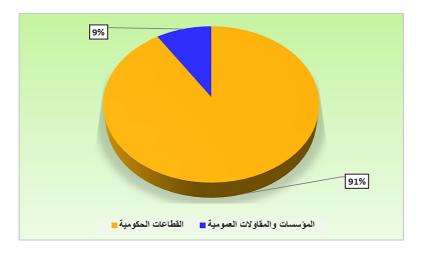
1. الدعم العيني

قدمت القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية ما يزيد عن 134 مليون درهم كمساهمات غير مالية لدعم مختلف أنشطة وبرامج 2.666 جمعية، حيث ساهمت القطاعات الحكومية في دعم 927 جمعية بما يفوق 122 مليون درهم بنسبة %91,25، في حين دعمت المؤسسات والمقاولات العمومية 1.719 جمعية بما مجموعه 11مليون درهم بنسبة %8,75.

جدول20: توزيع قيمة المساهمات غيرالمالية المخصصة من طرف الجهات العمومية الداعمة لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018

عدد الجمعيات المستفيدة	النسب المئوية %	مجموع الدعم غير المالي بالدرهم	الجهة العمومية الداعمة
947	91,25%	122 365 762,00	القطاعات الحكومية
1 719	8,75%	11 735 473,37	المؤسسات والمقاولات العمومية
2 666	100%	134 101 235,37	المجموع

رسم بياني 13: توزيع قيمة المساهمات غير المالية المخصصة من طرف الجهات العمومية الداعمة لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018



^{5 -} القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية التي تم التوصل بالمعطيات الخاصة بها، والمضمنة طي هذا التقرير.

وفيما يلي بعض تفاصيل الدعم المالي المقدم من طرف بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة عدد من الجمعيات برسم 2018:

أولا: دعم القطاعات الحكومية للجمعيات

2018	جدول 21: الدعم العيني المقدم من القطاعات الحكومية لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018						
عدد الجمعيات المستفيدة	التكلفة المالية بالدرهم	مجالات الدعم	اسم القطاع الحكومي				
17	1 مليون	التغذية والمبيت والتنقل وقاعات الاشتغال والوثائق العلمية والخبراء والمؤطرين	وزارة العدل				
120	4.7 مليون درهم	تحمل مصاريف الإقامة والنقل لعدة جمعيات وفاعلين غير حكوميين وتقديم التأطير والمواكبة لتشجيعها على الإسهام في القضايا الاستراتيجية الكبرى لبلدنا وربط علاقات التعاون مع مثيلاتها بالدول الأجنبية.	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي				
-	11 مليون	توزيع 364.200 شتلة من الأشجار المثمرة و8023 خلية نحل.	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات				
10	-	المجالات المرتبطة بالصحة.	وزارة الصحة				
-	430 000,00	مصاريف الطباعة والتعويض عن المهام والتأطير.	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني				
112	3.98 مليون	الدعم اللوجستيكي ودعم تسويق منتجات القطاع الاقتصادي والتضامني عبر تنظيم المعارض الوطنية والجهوية، والمواكبة التقنية والتكوين.	كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي				
110	1.6 مليون	احتضان بعض التظاهرات الجمعوية، ومشاركة أطر الوزارة في بعض أنشطة الجمعيات عبر التأطير وتقديم مداخلات حول البيئة والتنمية المستدامة، وتجهيز النوادي البيئية للجمعيات بوسائل سمعية بصرية ومعلوماتية وكذا مكتبات خضراء، ومد الجمعيات بالمدعمات والوسائل التحسيسية والتوعية، ومواكبة أنشطة الجمعيات بالقافلة التحسيسية	كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة-قطاع البيئة-				
109	100 مليون	التغذية والإقامة، وذلك في إطار البرنامج الوطني للتخييم.	وزارة الشباب والرياضة				

ثانيا: دعم المؤسسات والمقاولات العمومية للجمعيات

ول 22: الدعم العيني المقدم من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الجمعيات برسم سنة 2018				
عدد الجمعيات المستفيدة	التكلفة المالية بالدرهم	مجال تقوية القدرات	اسم المؤسسة أو المقاولة	
4	2 مليون	المجال الاجتماعي والرباضي والثقافي والمني والفني	مجموعة العمران	
1	9 100,00	القيام بعمليات التدقيق للحصول على شهادة المطابقة ISO900	المعهد المغربي للتقييس	
144	-	لتدخل لدى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة من أجل الإعفاء من الرسوم الجمركية عن الهيبات الواردة من الخارج.	مؤسسة التعاون الوطني	
2	-	التأطير والتكوين	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	
1	80 000,00	تنظيم مهرجان أكبار السنوي بإقليم بوجدور.	وكالة التنمية الاجتماعية	
300	-	الدعم التقني	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	
130	2 801 125,00	توفير حجرات للدراسة، والترخيص لها باستغلال فضاءات المؤسسات التعليمية العمومية، كالملاعب الرياضية، والتجهيزات والمعدات، ومشاركة الأساتذة في أنشطة الجمعيات.	الأكاديمية الجهوبة للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء	
		التأطير الإداري والتربوي وإطعام التلاميذ واستغلال الفضاءات المدرسية في إطار اتفاقيات		
373	329 691,27	واستعارل السبوات المدرسية في إطار الساتيات الشراكة، وإعداد قاعات التعليم الأولي، وتكوين مربي ومربيات التعليم الأولي وشراء اللوازم المدرسية للمستفيدين من التربية غير النظامية، علاوة على تكوين منشطي ومنشطات التربية غير النظامية.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	

-	-	اللوجستيك واستغلال فضاءات المؤسسة التعليمية.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة تطوان الحسيمة
212	-	الدعم اللوجستيكي، والمعدات المكتبية، التجهيزات وتوفير القاعات والفضاءات الخاصة بالندوات والتظاهرات الثقافية، وتخصيص الفضاءات الخاصة بالعروض والأنشطة الرياضية، وتوفير التغذية والمبيت.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون
1	36 000,00	وضع مقرها رهن إشارة الجمعية، والمجهز بمكاتب وحواسب، إضافة إلى استهلاك الماء والكهرباء وشبكة الانترنيت.	جامعة مولاي إسماعيل
20	-	توفير مقرات الغرفة لاحتضان اجتماعات وأنشطة الجمعيات الشريكة.	غرفة التجارة والصناعة والخدمات -جهة الرباط سلا القنيطرة
2	273 150,40	توفير مجال لممارسة الأنشطة الموازية وتوفير مكان إقامتها وآليات الاشتغال والعمل من قبيل الوسائل الضرورية واقتناء المعدات الأساسية عبر سندات الطلب وضمان وسائل النقل في إطار تنفيذ الزيارات الميدانية الداخلة في سلك التكوين.	المدرسة الوطنية العليا للمعادن الرباط
7	5 512 627,00	توفير المعدات المدرسية وتطوير المراكز الاجتماعية «تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية» وشراء حافلة صغيرة للأطفال المعاقين.	وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة
45	400 000,00	في المجالات المرتبطة بالسينما.	المركز السينمائي المغرب

2. حصيلة برامج دعم قدرات الجمعيات برسم سنة 2018

ساهمت القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية في دعم قدرات أزيد من 8.007 جمعيات، بغلاف مالي إجمالي ناهز 15.8 مليون درهم، ووعاء زمني بلغ 999 يوما تكوينيا، بمتوسط تكلفة مالية قدرت بـ 1.984درهما للجمعية الواحدة. وفيما يلى تفاصيل هذا النوع من الدعم:

جدول 23: توزيع تقوية قدرات الجمعيات من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية الداعمة برسم سنة 2018

2010 424 (20)				
د الجمعيات المستفيدة	عدد الأيام التكوينية	مجموع الدعم غير المالي بالدرهم		
3 886	322	13 494 591,93	القطاعات الحكومية	
4 121	677	2 395 575,19	المؤسسات والمقاولات العمومية	
8 007	999	15 890 167,12	المجموع	

أولا: على مستوى القطاعات الحكومية

قامت القطاعات الحكومية بتعزيز قدرات 3.886 جمعية برسم سنة 2018 بغلاف مالي يناهز 9.5 مليون درهم، بمعدل 2.4 ألف درهم للجمعية الواحدة، وبغلاف زمني يقدر ب 312 يوم كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول 24: برامج التكوين وتعزيز قدرات الجمعيات برسم سنة 2018 تقدير الكلفة المالية عدد الأيام عدد الحمعيات القطاعات الحكومية التكوينية بالدرهم الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة 2630 8 088 631,93 36 1 بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدنى وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة 2 470 1 479 960,00 6 المكلفة بالتنمية المستدامة- قطاع البيئة-الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية 223 3 3 المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش 140 4 التحرير وزارة الفلاحة والصيد البحرى والتنمية 5 127 00 200 القروبة والمياه والغابات كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية 111 00 21 والاقتصاد الاجتماعي وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان 90 00 42 وزارة الصحة 74 00 21 00 00 وزارة العدل 9 وزارة الشباب والرباضة 3 926 000,00 10 3886 9 568 591.93 312 المجموع

رسم بياني 14: برامج التكوين وتعزيز قدرات الجمعيات برسم سنة 2018



وفيما يلى تفاصيل بعض مجالات الدعم العمومي لتقوية قدرات الجمعيات:

	عدول 25: برامج القطاعات الحكومية في مجال تعزيز قدرات الجمعيات برسم سنة 2018					
عدد الجمعيات المستفيدة	عدد الأيام التكوينية	التكلفة المالية بالدرهم	مجال تقوية القدرات	اسم القطاع		
90	42	-	في مجال التفاعل مع منظومة حقوق الإنسان.	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان		
21	-	-	التكوين أو التحسيس أو المواكبة في المادة المدنية والمادة الجنائية وحقوق الإنسان والاتفاقيات والآليات الدولية وحقوق الفئات وتحديث الإدارة الإلكترونية، والنجاعة القضائية وتخليق منظومة العدالة.	وزارة العدل		
127	200	-	تربية الأحياء المائية وتثمينها والاحتفال بالأيام الوطنية والدولية المخلدة لإصدار المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بالغابة والطبيعة، والتربية البيئية وتوزيع الدعم العيني (شتلات الأشجار المثمرة وخلايا النحل)، وكذا تقديم الدعم التقني في مجال المحافظة على الطبيعة وحماية البيئة.	وزارة الفلاحة		

74	12	-	المساهمة في تعزيز الخدمات الصحية عن طريق انجاز مشاريع تتلاءم مع الأهداف الاستراتيجية لوزارة الصحة.	وزارة الصحة
-	10	3 926 000,00	التدبير الإداري والمالي للجمعية والمهارات الحياتية وبناء المشاريع التنشيطية.	
-	-	8 088 631,93	تنظيم دورات تكوينية في كل جهات المملكة لفائدة الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية ولأمن المجتمعي والترافع المدني عن مغربية الصحراء، والولوج للمجال السمعي البصري والمبادرات المختلفة ذات العلاقة باختصاصات الوزارة. تقديم خدمات أخرى لدعم وتقوية قدرات المجتمع المدني، منها تقديم الاستشارة عبر مركز الاتصال بالوزارة، وتوفير بعض المطبوعات، وتنظيم عدة أنشطة بفضاء الوزارة بالمعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء، والمساهمة في تأطير اللقاءات والدورات التكوينية التي تنظمها الجمعيات بشراكة مع الوزارة في مختلف مدن المملكة. البرنامج التكويني الجهوي الخاص بتقوية قدرات الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية برسم الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية برسم سنة 2018، حيث استفادت منه 427 جمعية، على صعيد اثني عشرجهة.	
470	6	1 479 000,00	دورات تكوينية في مجال البيئة، تمحورت حول تدبير مشاريع الجمعيات والتشبيك والشراكة مع الجمعيات في مجال التنمية المستدامة والعمل المحلي في مجال التغيرات المناخية.	والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية

111	21	-	الحكامة والتنظيم الإداري للجمعيات والتعاضد كقيمة مضافة للتنمية الاقتصادية ونجاعة قطاع الحماية الاجتماعية بالمغرب، ودور التكوين والبحث العلمي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتسويق الالكتروني في خدمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومواكبة تمويل المجموعات التضامنية، وذلك والذكاء الترابي في خدمة التنمية المحلية، وذلك ضمن فعاليات المعرض الوطني قطاع الاقتصادي الاجتماعي والتضامن. مائدة مستديرة حول الاستراتيجية الوطنية للنهوض مائدة مستديرة حول الاستراتيجية الوطنية للنهوض الاقتصاد الاجتماعي ومخطط العمل؛ تقنيات تسويق المنتوجات المجالية وتطوير المهارات الذاتية، اليات التمويل ودور الاقتصاد الرقمي في التنمية الاقتصادية وتدبير النزاعات والجمعيات النسوية الجهوية بين اكراهات الاستثمار ورهانات المردودية، وتقنيات اعداد المشاريع والتشبيك والشراكة، وذلك ضمن فعاليات المعارض الجهوية قطاع الاقتصادية	كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
			ضمن فعاليات المعارض الجهوية فطاع الافتصادية الاجتماعي والتضامني.	

ثانيا: على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية

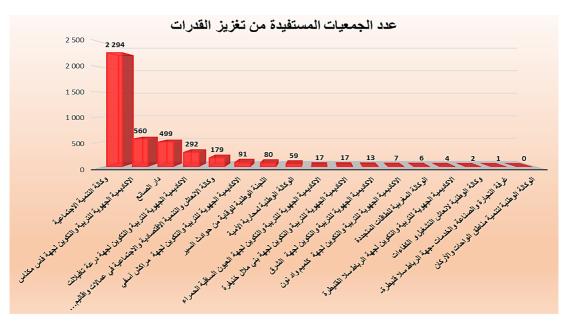
ساهمت المؤسسات العمومية في تعزيز قدرات 4.121 جمعية برسم سنة2018 بغلاف زمني عادل 677 يوما تكوينيا بتكلفة مالية ناهزت 2.3 مليون درهم، أي بمتوسط 581 درهما للجمعية الواحدة.

وفيما يلي جدول تفصيلي لمجموع الدعم المقدم من قبل المؤسسات العمومية لتعزيز قدرات الجمعيات برسم سنة 2018:

م سنة 2018	جدول 26: توزيع الدعم المخصص من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية لتعزيز قدرات الجمعيات برسم سنة 2018						
عدد الجمعيات	تقدير الكلفة المالية بالدرهم	عدد الأيام التكوينية	المؤسسات والمقاولات العمومية				
2 294	-	264	وكالة التنمية الاجتماعية	1			
560	154 148,19	96	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس	2			
499	303 360,00	9	دار الصانع	3			
292	113 048,00	132	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت	4			
179	520 000,00	10	وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات واقاليم الشمال بالمملكة	5			

6	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش آسفي	6	-	91
7	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	-	-	80
8	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	74	227 250,00	59
9	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء	31	77 229,00	17
10	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة	2	2 040,00	17
11	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق	2	40 000,00	13
12	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون	3	52 500,00	7
13	الوكالة المغربية للطاقات المتجددة	5	-	6
14	الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا القنيطرة	2	-	4
15	وكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	-	-	2
16	غرفة التجارة والصناعة والخدمات -جهة الرباط سلا قنيطرة-	6	-	1
17	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	35	906 000,00	-
	المجموع	677	2 395 575,19	4 121

رسم بياني 15: توزيع الدعم المخصص من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية لتعزيز قدرات الجمعيات برسم سنة 2018



وفيما يلي بعض البرامج المدعمة من قبل المؤسسات العمومية:

	، 27: برامج المؤسسات في مجال تعزيز قدرات الجمعيات برسم سنة 2018				
عدد الجمعيات المستفيدة	عدد الأيام التكوينية	التكلفة المالية بالدرهم	مجال تقوية القدرات	اسم المؤسسة العمومية	
59	74	227 250,00	الأندراغولوجيا ومقاربة تعليم الكبار والتربية المالية.	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	
0	35	906 000,00	تقنيات الحد من التلوث ومعالجة المياه، وتقنيات إعادة التدوير وتقنيات التنقية النباتية، وزيارات ميدانية تطبيقية	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأركان	
80	-	-	التكوين في أهمية المقتضيات الجديدة لمدونة السير (القانون رقم 116-14) بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير والمؤشرات الإحصائية والسلوكية والاستراتيجية الحكومية في مجال السلامة الطرقية وآليات تنشيط وتدبير المشاريع في مجال السلامة الطرقية ومساهمة الجمعيات في التنمية المحلية، ودروس نظرية وتطبيقية خاصة بتنشيط عمليات التربية الطرقية لفائدة الأطفال وتقديم الإسعافات الأولية عند وقوع حوادث السير.	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير	
2	0	-	التكوينات من أجل تقديم خدمات الوكالة	وكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	
6	5	-	التكوين في التسيير الإداري والمالي لفائدة أعضاء الجمعيات المحلية بورزازات والتحسيس بالتحولات المناخية والتنمية المستدامة لفائدة التلاميذ بمدارس ايتزر/وزايدة إقليم ميدلت.	الوكالة المغربية للطاقات المتجددة	
2294	264	-	الإطار القانوني للجمعيات والحكامة والتدبير الداخلي للجمعيات والتخطيط الاستراتيجي والمقاربة المجالية وتدبير الأنشطة والمشاريع التنموية ودعم بناء مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومساطر مختلف برامج وصياغة وبناء المشاريع والتدبير المبني على النتائج والمرافعة والتشبيك الجمعوي، والشركة وتعبئة الموارد والمقاربات التنموية، بالإضافة إلى مواضيع من قبيل: الإطار القانوني للجمعيات والحكامة والتدبير الداخلي للجمعيات والتخطيط الاستراتيجي وتقنيات التواصل، وصياغة وبناء المشاريع وتعبئة الموارد.	وكالة التنمية الاجتماعية	

179	10	520 000,00	-	وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة
292	132	13 048,00	خصائص التربية غير النظامية وخصوصيات ومواصفات الفئة المستهدفة، وأدوار ومهام المنشط والتوثيق التربوي ومنهجية تدريس الرياضيات والنشاط العلمي ومنهجية تدريس اللغة العربية واللغة الفرنسية، والإطار القانوني للجمعيات والتسيير الإداري والمالي للجمعيات، والدور الأساسي للجمعيات داخل المؤسسات التعليمية والسلامة الطرقية، وتحسين جودة التعليم والتعليم الأولي، والتعبئة حول المدرسة وتأهيل المؤسسات التعليمية، وإنشاء مكتبات مدرسية، والدعم والتنشيط التربويين والمواكبة التربوية.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة درعة تافيلالت
560	96	154 148,19	التنشيط والتواصل داخل الفصل والتوثيق التربوي وأدوار منشط التربية غير النظامية ومجالات تدخلاته وتدبير برنامج التربية غير النظامية ومقترحات أنشطة التعلم والتعلم وإجراءات تقويم التعبير الكتابي والشفوي.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس
17	-	2 040,00	تكوين لفائدة منشطات ومنشطي التربية غير النظامية.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال خنيفرة
17	31	77 229,00	كيفية بناء درس وأجرأته بيداغوجيا والتقويم والدعم في أقسام التربية غير النظامية وأسس وآليات كفايات وقدرات المتدخلين في تنفيذ برامج التربية غير النظامية والمقاربة بالكفايات في مجال التربية النظامية، وسبل إنجاح تدبير الفصل وتشخيص الواقع وتقاسم التجارب الناجحة.	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون الساقية الحمراء
7	3	52 500,00	بيداغوجيا تدريس الرياضيات، والتربية غير النظامية، ومحاربة الأمية وبرامج الفرصة الثانية	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم واد نون
4	2	-	-	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا الفنيطرة

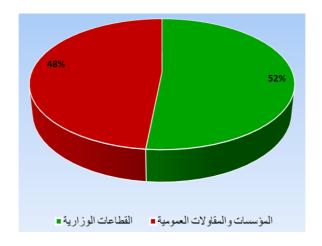
13	2	40 000,00	التنظيم المالي؛ المواكبة الادارية	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق
1	6	-	برمجة وتنفيذ دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة أطر الجمعيات المهنية في مجال تقوية القدرات المقاولاتية وفي مجالات أخرى كمستجدات القانون المالي	غرفة التجارة والصناعة والخدمات -جهة الرباط سلا قنيطرة
499	9	303 360 ,00	الماركيتينغ والتسويق، التلفيف، تدبير الجودة، الإجراءات الجمركية	دارالصانع

3. مشاركة الجمعيات في بلورة وتتبع وتقييم السياسات العمومية

شاركت 1.636 جمعية في مختلف المبادرات المتعلقة بتتبع وتقييم السياسات العمومية التي نظمتها كل من القطاعات الحكومية بواقع 843 جمعية، والمؤسسات العمومية ب 790 جمعية. وذلك وفق التفاصيل الواردة في الجدول أدناه:

جدول28: توزيع مشاركة الجمعيات في بلورة وتتبع وتقييم السياسات العمومية برسم سنة 2018				
النسبة المئوية	عدد الجمعيات المشاركة			
%52	846	القطاعات الوزارية		
%48	790	المؤسسات والمقاولات العمومية		
100%	636 1	المجموع		

رسم بياني 16: توزيع مشاركة الجمعيات في بلورة وتتبع وتقييم السياسات العمومية برسم سنة 2018



المقترحات والتوصيات الإجمالية المتقدم بها:

تقدمت بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية الواردة في هذا التقرير بمجموعة من المقترحات ذات الصلة بالتمويل العمومي ودعم الشراكة بين القطاع العام وجمعيات، وفيما يلي ملخصها:

- 1. ضرورة التتبع والتقييم المستمر للشراكات المبرمة بين أشخاص القانون العام والجمعيات، بناء على مؤشرات كمية وكيفية وكذا تعزيز منظومة المراقبة والمواكبة للبرامج والمشاريع موضوع هذه الشراكات؛
- 2. تخصيص غلاف مالي ضمن ميزانية المشاريع موضوع اتفاقيات الشراكة لتغطية تكاليف تتبع وتقييم هذه المشاريع؛
- 3. تحيين الإطار القانوني المنظم للشراكة مع الجمعيات ليتماشى مع أحكام الدستور والتراكم الحاصل في هذا المجال؛
- 4. إعداد قاعدة بيانات خاصة بالجمعيات الشريكة أشخاص القانون العام وتصنيفها حسب مجال الاشتغال ونشر قائمة الجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي والمشاريع المولة؛
 - 5. تشجيع الاعتماد على آلية طلب عروض مشاريع الجمعيات في الولوج للدعم العمومي الموجه للجمعيات؛
 - 6. استحضار المجالات ذات الأولوية في تخصيص الدعم للجمعيات من طرف أشخاص القانون العام.
 - 7. وضع دعامات للتكوين في المجال مجال التدبير الإداري والمالي والمحاسبتي وبناء المشاريع؛
- 8. وضع دعامات للتكوين وتنظيم دورات تكوينية لفائدة جمعيات لتطوير قدراتهم في مجال الشراكة وتعبئة الموارد والتواصل؛
 - 9. تشجيع تكتل الجمعيات؛ في إطار شبكات إقليمية أو جهوبة ووطنية؛
- 10. المساهمة في تعزيز الأدوار التي تضطلع بها الجمعيات عبر إشراكها في اقتراح المشاريع والبرامج والمخططات؛
 - 11. التأكيد على إحداث سجل وطنى خاص بجمعيات؛
 - 12. اعتماد مخططات تواصلية للانفتاح على جمعيات وإشراكها في السياسات العمومية.

الملاحق:

أهم ما جاء في بعض التقارير الصادرة عن المؤسسات الدستورية التي تهم إما إجراءات أو ملاحظات أو توصيات: لها صلة بشراكة الدولة مع الجمعيات، وكذا بعض الوثائق الرسمية التي تهم حكامة الدعم العمومي الموجه للجمعيات:

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول النموذج التنموي الجديد سنة 2019؛
 - تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018؛
- دورية وزير الداخلية بشأن الدعم العمومي المقدم من طرف الجماعات الترابية للجمعيات (5أبريل 2008)؛
- ملخص الدراسة المنجزة من طرف الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني المتعلقة بمنظومة الشراكة بين الدولة والجمعيات.

الملحق 01: إصدار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول النموذج التنموي الجديد سنة 2019.

مساهمة منه في النقاشات العمومية التي يعرفها بلدنا حول النموذج التنموي الجديد للمغرب، قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2019 (6) دراسة تضمنت بعض الإجراءات التي لها صلة بشراكة الدولة مع الجمعيات، وهي:

- الاجراء رقم 69، يتعلق بتطوير المسابقات والتظاهرات الرياضية وتوسيع نطاق التنقيب عن المواهب، سيما من خلال تعميم آليات الاتقائية والشراكة بين المؤسسات التعليمية والجمعيات والأندية الرباضية؛
- الإجراء رقم 79، يرتبط بدعم الفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على نطاق واسع، من خلال إحداث صندوق خاص بتمكين الفاعلين) التعاونيات والتعاضديات والجمعيات (وتموبل المشاريع؛
- الإجراء رقم 113، يتصل بإخضاع الحصول على جزء من الدعم الحكومي المخصص للأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات لشرط تحقيق نسبة تمثيلية لا تقل عن 30 في المائة من النساء داخل هيئاتها القيادية؛
 - الإجراء رقم 182، يتعلق بنشر تقرير سنوي حول مشاركة المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية.

الملحق 02: إصدار تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018

تضمن تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2018 تسجيل عدة ملاحظات ذات الصلة بالدعم العمومي الممنوح للجمعيات (⁷)، وهي:

- عدم المواكبة والتتبع الفعلي لتنفيذ اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات والجهات الأخرى المستفيدة من المنح والإعانات الممنوحة؛
 - غياب آليات ناجعة لمراقبة وتتبع استعمال الأموال الممنوحة لهذه الأطراف المستفيدة؛
 - عدم الإدلاء بالحسابات السنوبة من طرف بعض الجمعيات؛
 - غياب النظام المحاسباتي لدى بعض الجمعيات؛
- عدم اعتماد رؤساء بعض الجماعات لمعايير واضحة بخصوص منح الدعم العمومي للجمعيات المستفيدة من الإعانات، إضافة إلى عدم إلزام هذه الأخيرة بالإدلاء بالحسابات الضرورية؛
- عدم توفر بعض الجماعات على آلية ناجعة لتتبع صرف الإعانات التي تقدمها للجمعيات، للتأكد من صرفها وفق الأهداف المسطرة لها.

^{6 -} دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتعلقة حول النموذج التنموي الجديد للمغرب، 2019.

http://www.ces.ma/Documents/PDF/NMD/CESE-Nouv_Modele_de_Devt-a.pdf

^{7 -} التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2018.

http://www.courdescomptes.ma/upload/_ftp/documents/2019/faits%20saillants_ar_2018.pdf

الملحق 03: دورية وزير الداخلية عدد D2185 بتاريخ 5 أبريل

2018/04/05

المملكة المغربية وزارة الداخلية D2185

وزير الداخلية إلى السادة ولاة الجهات و عمال العمالات و الأقاليم بالملكة

الموضوع: حول دعم الجمعيات من طرف الجماعات الترابية و إبرام اتفاقيات التعاون و الشراكة معها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، ففي إطار تعزيز انفتاح الجماعات الترابية على مختلف الفاعلين الجمعوبين داخل مجالها الترابي ودعم مشاركتهم في وضع و تنفيذ مخططات و برامج و مشاريع التنمية لدى الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها، أوردت القوانين التنظيمية رقم 14-111 و 112-11 و 113-11 المتعلقة على التوالي بالجهات وبالعمالات و الأقاليم و بالجماعات مجموعة من المقتضيات التي تستهدف تنظيم علاقات الجماعات الترابية بالجمعيات و عقلتها وضمان فعالية إسهامها في أداء الجماعات الترابية لمختلف مهامها في إطار الاختصاصات الموكولة لها.

إلا أن مصالح هذه الوزارة لاحظت أن تعامل الجماعات الترابية مع الجمعيات لا يحترم في حالات عديدة المقتضيات القانونية المنظمة لذلك، كما أن مجموعة من طلبات الاستشارة حول الموضوع لا تفتأ ترد على المصالح المختصة بهذه الوزارة، و هو ما يستدعي التدخل ببيان القواعد الواجب احترامها في هذا الباب من طرف الجماعات الترابية و التي يجب أخذها كذلك بعين الاعتبار عند ممارسة مهام المراقبة الإدارية من طرف السادة الولاة و العمال.

و في هذا الإطار، ينبغي التأكيد بداية على أنه يجب التمييز بين توزيع المساعدات و دعم الجمعيات وبين إبرام اتفاقات التعاون و الشراكة معها؛ فدعم الجمعيات و توزيع المساعدات عليها و رد بشكل حصري ضمن صلاحيات المجلس الجماعي في القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات (المادة 92)، و لم يرد في أي من القانونين التنظيميين المتعلقين بالجهات وبالعمالات و الأقاليم، مما يجعل ذلك اختصاصا حصرنا للجماعات دون الجماعات الترابية الأخرى.

و يتم دعم و مساعدة الجمعيات من خلال مقرر للمجلس يحدد الجمعيات المستفيدة النشيطة داخل تراب الجماعة المعنية بغض النظر عن مجال نشاطها، كما يحدد كذلك المبالغ الجزافية المخصصة لها، و ترصد الاعتمادات المخصصة لذلك ضمن البند المخصص لدعم الجمعيات بميزانية الجماعة.

من جهة أخرى، ورد إبرام اتفاقيات التعاون و الشراكة كاختصاص ذاتي لدى كل الجماعات الترابية في القوانين التنظيمية الثلاثة، حيث يمكنها أن تبرم هذه الاتفاقيات إما مع جماعات ترابية أخرى أو مع الإدارات أو المؤسسات العمومية أو مع الجمعيات أو مع الفاعلين الاقتصاديين الخواص شرط أن يتعلق الأمر بإنجاز نشاط أو مشروع ذي فائدة مشتركة بين أطراف الاتفاقية و أن يدخل موضوعها ضمن الاختصاصات الذائية للجماعات الترابية الموقعة عليها.

و تفاديا لحالات استغلال النفوذ من أجل تمكين جمعية ينتمي إلها أحد الأعضاء من إبرام اتفاقية تمويل أو شراكة مع الجماعة الترابية التي ينتمي إلها العضو المعني، منعت القوانين التنظيمية المذكورة إبرام هذه الاتفاقيات بين الجماعة الترابية وبين الجمعية التي يكون أحد أعضائها عضوا كذلك في الجماعة الترابية المعنية باعتبار ذلك أحد أوجه ربط مصالح خاصة، بحيث يكون المقرر في هذه الحالة مخالفا لمقتضيات هذه القوانين التنظيمية و موجبا للتعرض و طلب البطلان إن اقتضى الأمر ذلك، دون الإخلال بإمكانية تطبيق مقتضيات المواد 67 و65 و64 من القوانين التنظيمية المتعلقة على التوالي بالجهات والعمالات و الأقاليم و بالجماعات على العضو الذي ثبت إخلاله عمدا بهذا المقتضى.

في المقابل، فإن دعم و مساعدة الجمعيات بمبالغ جزافية من طرف الجماعات من خلال مقرر لمجلسها لم يرد فيه منع لدعم جمعية يكون أحد أعضائها عضوا في المجلس الجماعي المعني، إلا أنه احترازا و ضمانا لشفافية مسطرة الدعم و تفاديا للوقوع في حالات استغلال مواقع النفوذ و الامتياز، يجدر بالعضو المعني عدم المشاركة في المناقشة و التصويت على المقرر المتعلق بتوزيع المساعدات والدعم على الجمعيات إذا كان منخرطا في إحدى الجمعيات التي ستستفيد من هذا الدعم.

أما فيما يتعلق باتخاذ المقررات الخاصة بإبرام اتفاقيات التعاون والشراكة مع الجمعيات، فإن هذه المقررات يجب أن تتخذ بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم طبقا لمقتضيات المواد 46 و44 و43 من القوانين التنظيمية المتعلقة على التوالي بالجهات و بالعمالات و الأقاليم وبالجماعات، اعتبارا أن الجمعيات هي إحدى أشخاص القانون الخاص، وإذا لم يتأت ذلك، فإن التصويت على هذه النقطة يتم بأغلبية الأصوات المعبر عنها خلال الجلسة الموالية التي يعقدها المجلس المعني.

و سواء تعلق الأمر بمقررات دعم ومساعدة الجمعيات أو إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة معها، فإن هذه المقررات تكون خاضعة للتأشيرة إذا ما كانت ذات وقع مالي على نفقات أو مداخيل الجماعة الترابية المعنية و ذلك طبقا للقواعد والشروط المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المشار إليها أعلاه. و علاوة على ضرورة احترام الجماعات الترابية لقواعد التعامل مع الجمعيات كما تم عرضها أعلاه، وفي إطار الحكامة الجيدة والتقائية البرامج والسياسات العمومية، فإنه يجدر بالسادة الولاة والعمال دعوة الجماعات الترابية التابعة لنفوذهم الترابي إلى الاستلهام من المساطر المعتمدة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل تحديد الجمعيات التي ستستفيد من توزيع المساعدات والدعم أو تلك التي ستبرم معها اتفاقيات تعاون وشراكة، خاصة من خلال تنظيم طلبات المشاريع وإحداث لجان تقنية تعنى بدراسة طلبات و مشاريع الجمعيات وتتبع إنجازها و كذا من خلال اعتماد نماذج الوثائق المعتمدة في مختلف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

على ضوء ما سبق، أهيب بالسادة الولاة والعمال الحرص على احترام الجماعات الترابية لمختلف الشروط والقواعد المتعلقة بالتعامل مع الجمعيات ضمانا لمشروعية أعمالها ولتحقيق الأهداف المتوخاة منها بما يخدم الصالح العام والتنمية الترابية المنشودة.



الملحق 04:

ملخص دراسة

حول نظام حكامة الشراكة بين الدولة والجمعيات بالمغرب

- المنجزة من قبل الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدنى-

1. تقديم

تأتي دراسة حكامة الشراكة بين الدولة والجمعيات في إطار السعي إلى تنزيل مقتضيات الدستور المغربي فيما يخص الديمقراطية التشاركية وحقوق الانسان وإلى تعزيز أدوار جمعيات المجتمع المدني، باعتبار هذه الأخيرة شريكا أساسيا في تدبير الشأن العمومي، بالإضافة إلى السعي لتطوير الشراكة بين الدولة والجمعيات تفعيلا لتوصيات مختلف المؤسسات الدستورية والحوارات الوطنية.

وقد تم إنجازهذه الدراسة بدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة والتعاون المتضمنة في إطار اتفاق الوضع المتقدم وفي ورقة العمل الخاصة بسياسة الجوار.

وتتضمن هذه الدراسة محورين رئيسين وهما:

- المحور الأول: دعم إرساء نظام حكامة للشراكة بين الدولة والجمعيات، عبر الاسهام في إعداد إطار تنظيمي جديد يقوي تلك الشراكة على ضوء مقومات الممارسة الجيدة المنسجمة مع المعايير الاوربية؛
- المحور الثاني: دعم ومصاحبة الوزارة لأجل تطوير البوابة الالكترونية charaka-association.ma الخاصة بالشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى.

وقد انطلقت هذه الدراسة، التي قام بإنجازها الخبيرين الدوليين لوران كبور وحكيم بنسعيد، بتاريخ 15 يناير 2018 واستمرت لأزيد من سنة. ليتم تقديم نتائجها يوم 19 مارس 2019. وسنورد في هذا الملخص أهم عناصر منهجيها بالإضافة الى خلاصاتها وتوصياتها.

2. منهجية إنجاز الدراسة

تم إطلاق الدراسة في نهاية سنة 2017، وأعطيت لها الانطلاقة الفعلية في 15 يناير 2018، وتحددت أهم أوراشها حول:

- إنجاز المذكرة المنهجية الخاصة بكيفية تنفيذ الدراسة؛
- عقد لقاءات تشاركية وتشاورية مع ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية وجمعيات المجتمع المدنى؛
- ا إنجاز تشخيص معمق للإطار التنظيمي المؤطر للشراكة بين الدولة والجمعيات ومقارنته بما هو معتمد لدى الاتحاد الأوربي؛
- إنجاز تشخيص تقني وموضوعاتي ووظيفي للبوابة الإلكترونية charaka-association.ma ومقارنها مع مثيلاتها بدولة إقليمية (تونس) ودولتين أوربيتين (فرنسا وإنجلترا) ودولة أخرى (كندا).

وقد تم الاعتماد في إنجاز الدراسة على:

- · . أدوات كمية (استمارات، ...)؛
- · أدوات كيفية (لقاءات، ورشات...)؛
- . تحليل معطيات ووثائق وضعت رهن إشارة الخبيرين.

وفي نهاية الدراسة، قدم الخبيران تقريرا نهائيا مصحوبا بمخرجات الدراسة، تتضمن:

- مذكرة منهجية مفصلة حول كيفية تنفيذ الدراسة؛
- دراسة تشخيصية للشراكة بين الدولة والجمعيات؛
 - دراسة مقارنة للقانون المنظم للشراكة؛
- دراسة الفارق بين الإطار القانوني المغربي مع مثيله بالاتحاد الأوروبي؛
- دراسة تشخيصية متعلقة بالجانب التقني، والمؤسساتي والموضوعاتي لبوابة الشراكة بين الدولة والجمعيات؛
 - ' دراسة مقارنة للبوابة مع مثيلاتها بدول أخرى،
 - أرضية دفتر التحملات المتعلقة بتطوير بوابة الشراكة؛
 - جرد تفصيل التوصيات.

3. خلاصات الدراسة

خلصت الدراسة إلى كون المغرب يتوفر على إطار قانوني ينظم تأسيس منظمات المجتمع المدني والمشاركة المواطنة، وذلك بفضل المجهود التشريعي الذي تلى التعديل الدستوري لسنة 2011. وعليه، فالاشتغال يجب أن ينكب على تفعيل القوانين المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات وتقديم العرائض والملتمسات.

أما بخصوص الدراسة المتعلقة ببوابة الشراكة مع الجمعيات، فخلصت إلى أن الحكومة المغربية قد أبانت عن رغبة حقيقية نحو تطوير الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، عبر التزامها بإحداث البوابة ورغبتها في تطويرها، وهي تجربة ينفرد بها المغرب إقليميا. ويبقى أن البوابة تحتاج الى تطوير يقوم أساسا على التفاعل المشترك بين كافة الفاعلين الحكوميين والجمعيات لأجل تحقيق الغاية من إحداثها.

4. التوصيات

يمكن تجميع التوصيات التي صيغت في نهاية الدراسة ضمن ثلاث محاور استراتيجية وهي:

المحور الأول: متعلق بتطوير الإطار التشريعي والقانوني للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني عبر:

- 1 إعداد مرسوم يليه ميثاق وطني للالتزام المتبادل في إطارا الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني؛
- 2 إطلاق مسيرة حوار وتشاور وطني بهدف تأسيس الأرضية المناسبة لإعداد قانون جديد حول الجمعيات.

المحور الثاني: متعلق بمناخ جديد للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

أعدت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني استراتيجية متعددة السنوات في إطار الدينامية التي سبق ودشنتها من أجل تكييف أدوارها ووظيفتها مع المهام الجديدة المنوطة بها على ضوء التطور الحاصل في المجتمع المدني بعد دستور 2011 وذلك من خلال السهر على:

- التنسيق بين الحكومة وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني كل حسب اختصاصاته؛
 - تقوية الحكامة مع مواكبة وتتبع جمعيات المجتمع المدني؛
- تطوير الإطار التشريعي المتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات، وتتبع تلك الشراكة عندما يتعلق الأمر
 بتمويل عمومي في إطار السياسات العمومية؛
 - إعداد تقرير سنوي عن الشراكة بين الدولة والجمعيات؛
 - إعداد معايير التصنيف، والسجل الوطني التعريفي وخريطة وطنية للجمعيات؛
- إعداد قاعدة بيانات عامة للمعلومات حول المناخ الجمعوي بالمغرب وتسهيل الولوج لقاعدة بيانات معلومات رقمية توضع رهن إشارة الجميع مع التشجيع على رقمنة القطاع الجمعوي الوطني؛

- تنظيم لقاءات للتشاور ضمن مقاربة موضوعاتية تستند للحكامة والشراكة؛
 - تقييم الشراكة بين الدولة والجمعيات وإصدار تقرير سنوى بخصوصها؛
 - إعداد دراسات واستصدار توصيات تخص مهن القطاع الجمعوي.

المحور الثالث: متعلق بوضع حكامة جديدة للشراكة عبرولوج سلس للتمويل العمومي ولآلياته بالإضافة الى نظام ضربي ملائم للجمعيات.

تسهر الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على تسهيل الولوج للتمويل العمومي عبر بوابة charaka-association.ma. وذلك من خلال:

- هيكلة البوابة الالكترونية حتى تصبح قاعدة تشاركية لجميع القطاعات الحكومية؛
 - دعوة الجمعيات للتسجيل في هذه البوابة. ودعوة جميع الأطراف للتفاعل عبرها؛
- فتح البوابة في وجه جميع المؤسسات التي تدعم مشاريع الجمعيات تفعيلا لمبادئ الشفافية والحكامة؛
- دعوة جميع القطاعات الحكومية لنشر طلب عروض المشاريع الموجهة للجمعيات عبر البوابة، مع الزامية نشر المشاريع الممولة والتقيد بالمساطر المتبعة؛
- الدعوة إلى تمكين الجمعيات من إعفاءات جمركية وضريبية. مع تخفيضات في التحملات المتعلقة بالأجور، وكذا من نظام للحماية الاجتماعية ونظام محاسباتي يتناسب ومهامها.

وزارة الكولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان

الهاتف : 41 +212) 3 3 0 0 67 41 (+212) الفاكس : 67 5 0 5 7 5 (212+) www.mcrpsc.gov.ma

